الأمـــم المتحـدة



مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧١٣**

الأربعاء ٨ شباط/فبراير ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينان	(توغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد براينس
	كولومبيا	السيد ألثاني
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الهند	السيد هارديب سنغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١٦٠١ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/72)

12-22576 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/72)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، والسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. يشارك السيد ظريف في جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من بريشتينا.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد أنور خوجة للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/72، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد إدموند موليه.

السيد موليه (تكلم بالإنكليزية): يقدم التقرير المعروض على المجلس (S/2012/72) تفاصيل الحالة في كوسوفو والأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

رغم عودة الهدوء إلى الحالة في الميدان منذ آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (انظر S/PV.6670)، إلا أنها لا تزال هشة. إذ أقدم تقرير البعثة الأول في عام ٢٠١٢، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنتطلع إلى عام يستحق فيه تجديد الاهتمام من جانب مجلس الأمن – رغم المسائل الملحة الأخرى التي تتطلب تدقيقه واهتمامه. أعتقد أن هذا الاهتمام سيكون ضروريا إذا أردنا ألا نهدر فرصا حقيقية لحل الخلافات التي طال أمدها وتوطيد السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة.

أولا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى الحالة في الجزء الشمالي من كوسوفو، التي تم توثيقها بشكل جيد في التقرير المعروض على المجلس. شكلت الاشتباكات التي وقعت في ضاحية مختلطة عرقيا في شمال ميتروفيتشا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والاشتباكات التي وقعت يومي ٢٣ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بين المتظاهرين الصرب وجنود قوة كوسوفو، بداية متوترة للغاية للفترة المشمولة بالتقرير الحالي. لكن، مع استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا في بروكسل بعد توقف دام ثلاثة أشهر، جددت جميع الأطراف جهودها لتحقيق استقرار الحالة في الميدان،

وركزت اهتمامها على تحقيق النتائج من خلال المشاركة بحسن نية.

وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، دعا الرئيس الصربي بوريس تاديتش علنا إلى تفكيك جميع حواجز الطرق الخاصة بصرب كوسوفو في الشمال. وعلى الرغم من استمرار تجاهل بعض رؤساء البلديات في الشمال لهذه الرسالة، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى أحزاب المعارضة الصربية، إلا أن المناقشات في الميدان - بمشاركة مختلفة الصور من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو - أدت إلى تحقيق استقرار نسبي في الحالة.

ونتيجة لهذه الجهود المنسقة لتهدئة حالة التوتر في الشمال، تحسنت إلى حد كبير قدرة قوة كوسوفو على القيام بعمليات أساسية هناك مقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وفي حين أن صرب شمال كوسوفو، ما برحوا يحتجون على قيام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بنقل مسؤولي كوسوفو بالطائرات الهليكوبتر إلى المعابر الحدودية الشمالية، إلا أنهم بدأوا في الآونة الأخيرة في السماح بمزيد من حرية التنقل لبعثة الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك ضمن قوافل قوة كوسوفو على طول الطرق الرئيسية في الشمال.

غير أنه، إلى جانب هذه التحسينات المتواضعة، فإن تحديات سياسية كبيرة أخرى مستمرة في الظهور. وفي الوقت الحاضر، يمضي القادة المحليون في الشمال قدما في تنفيذ خطط لإجراء استفتاء في الأسبوع المقبل حول قبول صرب كوسوفو المحليين لمؤسسات كوسوفو. ويحدث ذلك على الرغم من معارضة بلغراد الواضحة لهذه المبادرة، وكذلك معارضة بعض زعماء صرب كوسوفو الذين يقيمون في الجنوب. وهذه حالة أخرى سيكون فيها التعاون الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة على أرض الواقع حاسما لضمان السيطرة على التوترات المحتملة ونقل الرسائل المشتركة.

وقد نقل رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف، مؤخرا رسالة إلى القادة المحليين في الشمال مفادها أنه يجب عليهم السعي إلى تحقيق الشرعية من خلال انتخابات تتماشى مع القوانين المعمول بها. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة لم تعد في وضع يمكنها من إدارة انتخابات كهذه في كوسوفو، فإنها ستكون على استعداد لتيسيرها، جنبا إلى جنب مع الشركاء الدوليين، ما دام يمكن العثور على طريقة مناسبة والاتفاق عليها. ويجب أن يكون تقديم المساعدة في مسألة ضمان التمثيل البلدي الشرعي في الشمال أولوية مشتركة وفورية للمجتمع الدولي، في أقرب إطار زمني ممكن عمليا.

كما شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدما كبيرا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد من خلال التوصل إلى اتفاقات جديدة ومن خلال تنفيذ الاتفاقات السابقة على السواء. وقد استؤنف الحوار في تشرين الثاني/نوفمبر في ظل ظروف صعبة، ولكن تم التوصل إلى نتائج إيجابية خلال الاجتماعات التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وأوائل كانون الأول/ديسمبر، مما يدل على إمكانية التوصل إلى اتفاقات عملية، تهدف إلى تخفيف حدة المشاكل اليومية. وعلى وجه الخصوص، فإن الاتفاق على الإدارة المتكاملة للمعابر لحين وضع اللمسات الأخيرة لطرائق تنفيذ مفصلة يمثل اختراقا هاما ومؤشرا مشجعا على توفر حسن النية لدى الطرفين.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال الفترة التي واصلت فيها بريشتينا وبلغراد المشاركة المكثفة في هذه العملية،

انخفضت التوترات على أرض الواقع بدرجة كبيرة وزادت احتمالات الاستقرار. ولذلك، من المهم للغاية أن يحافظ الجانبان على التزامهما بالانخراط في حوار بناء، وأن نواصل نحن المساعدة في ضمان الحفاظ على الأوضاع السلمية في الميدان من أجل تفادي أي تعطيل لا لزوم له. وبالتالي، فإن تقديم المجلس مساعدة نشطة في تشجيع الطرفين على التحرك بعزيمة أكبر باتجاه إيجاد حلول مستدامة للمسائل التي تفرق بينهما أمر في غاية الأهمية.

وقد دعا الممثل الخاص ظريف، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى هذا المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الطرفين إلى "التحلي بالنوايا الحسنة والروح العملية، والجرأة والشجاعة ... والمطلوب تحمل المسؤولية الكاملة على مستوى الحنكة السياسية" (S/PV.6670، صفحة ٦). وأود أن أجدد هذا النداء، وأشير إلى أنه ظهرت في الآونة الأخيرة بعض المؤشرات الأولية ولكن المشجعة على استعداد القيادة السياسية، في كل من بلغراد وبريشتينا، للارتقاء بخطابها العام واستخدام لغة توفيقية بقدر أكبر. وآمل أن يمثل ذلك بداية اتجاه سينمو خلال العام، على الرغم من العقبات السياسية التي يواجهها كل جانب. ويمكن لأصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين، بل ينبغي لهم، القيام بدور حاسم في ضمان ترجمة هذه البوادر الإيجابية إلى أفعال ملموسة.

إن انتباه المجلس موجه في الوقت الحاضر إلى أزمات ملحة أخرى. ومع ذلك، لا يفوتني أن أغتنم الفرصة اليوم لأقول إن الحالة الراهنة في كوسوفو ما زالت تنطوي على عدد من المخاطر التي يمكن أن تترسخ عاما تلو الآخر. والافتراضات المتفائلة بأن حلا دائما يمكن أن يتبلور ببساطة، حتى دون أن تكون هناك رؤية واضحة لمشاركة أكثر اتحادا للمجتمع الدولي، تكذبها الدينامية في الميدان. ويصدق ذلك بشكل خاص على التطورات التي شهدناها في شمال كوسوفو خلال الربع الأخير من عام ٢٠١١، ولكنه لا يقتصر عليها.

ونحن على يقين من أنه يمكن تسخير هذه الديناميات، ولكننا متيقنون بنفس القدر من أن هذا لن يكون ممكنا إلا إذا جدد جميع من لديهم الوسائل والمصلحة للقيام بذلك الطاقة والتركيز. وبينما يتقدم الاتحاد الأوروبي لتولي دور قيادي، فإن تحقيق تقدم سياسي يتطلب بنفس القدر تعزيز تلاحم الجهود التي تبذلها جميع الأطراف الدولية المشاركة.

ولذلك، أود أن أحث جميع أصحاب المصلحة اليوم على تقييم انخراطهم الحالي في كوسوفو. والتكلفة المالية للحفاظ على الوجود الدولي في كوسوفو مرتفعة. وهي تشمل، بصفة عامة، نحو ٤٧ مليون دولار سنويا لبعثة الأمم المتحدة؛ وحوالي ١٤٠ مليون يورو لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ و ٢٣ مليون يورو لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وكذلك التكاليف التشغيلية السنوية المجمعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان المساهمة بقوات في قوة الأمن الدولية في كوسوفو والتي ترفع إجمالي التكلفة إلى ما يقرب من نصف بليون دولار.

وينبغي لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه النفقات الكبيرة يجري استخدامها بعقلانية وكفاءة قدر الإمكان، بل والأهم من ذلك، عما إذا كانت تسهم بطريقة منسقة في التوصل إلى حل يمكن في إطاره خفض هذه النفقات بصورة آمنة في المستقبل المنظور. وخلال عام ٢٠١٢، من المهم للغاية ألا نفوت الفرصة لكي نعالج بصورة مشتركة القضايا الجوهرية المتمثلة في الكفاءة، وكذلك في الهدف والرؤية السياسيين المشتركين. ويمكن أن يكون هذا العام الجديد فرصة لمعاودة النظر في افتراضاتنا والبحث عن نُهج جديدة.

أخيرا، أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم لبعثة الأمم المتحدة ولما بذلوه من جهود لمعالجة المشاكل الواردة في التقرير الحالي. ونأمل أن يحافظوا على هذا الدعم، خصوصا عن طريق المساعدة على تشجيع تعزيز وحدة الهدف الدولية وكفاءة الجهود اللازمة لإحراز تقدم خلال عام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد موليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا.

السيد يرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في البداية، أود أن أحيي الأعضاء الجدد في المجلس وأن أناشدهم الاستمرار في الامتناع عن الاعتراف بأي حل لمشكلة كوسوفو لا يكون نتاجا لاتفاق بين الأطراف. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام إدموند موليه على بيانه وأن أنوه بالممثل الخاص فريد ظريف الذي ينضم إلينا اليوم عبر وصلة فيديو. ونتطلع إلى عودته إلى هذه القاعة في جلستنا المقبلة.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تشكل دعامة أساسية للسلام والاستقرار في المقاطعة. ونحن نتفق مع دعوة الأمين العام للمجلس إلى ”إبداء تأييده لدور البعثة، لا سيما في تسهيل التعامل بين أصحاب المصلحة كافة واحتواء التوترات والمواجهات في الميدان“ (*S/2012/72*، الفقرة ٥٦). وفي هذا السياق، يضيف الأمين العام،

”يظل من الأهمية بمكان مواءمة المبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) مواءمة استراتيجية وتنسيقها على نحو وثيق“ (المرجع نفسه)

والتقييم الإجمالي للأمين العام للتطورات في الربع الأخير من عام ٢٠١١ هو أن ”المخاطر التي يتعرض لها السلام والاستقرار من جراء مسألة كوسوفو لا تزال تواجه الناس في الميدان والمجتمع الدولي“ (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢). ويمضي تقريره ليؤكد على أن الحالة لا تزال متقلبة و ” تنطوي على استمرار خطر ... وتصعيد التوترات بين الأعراق“ (المرجع نفسه).

بعد سلسلة من الحوادث التي وقعت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت الظروف في شمال كوسوفو تتحسن ببطء، و ”التوترات في المنطقة قد خفت حدتها بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير“ (المرجع نفسه). وبالنسبة للطائفة الصربية في الجنوب، فإن الحالة لم تتحسن كثيرا للأسف، حيث استمر اتجاه حوادث العنف بوتيرة سريعة وبقي عدد العائدين منخفضا جدا. قوبلت الزيارة التي قام بها الرئيس تاديتش، خلال عيد الميلاد لدير فيسوكي ديتشاني، التي وجه خلالها نداء من أجل إحلال سلام شامل بين الصرب والألبان، باحتجاجات منظمة في جميع أنحاء كوسوفو، بما في ذلك الهجوم على موكبه.

قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بصفتها التنفيذية، بعض الإسهامات الإيجابية في إقامة العدل في كوسوفو. حيث عرضت للمحاكمة عددا من القضايا البارزة في مجالات الجريمة المنظمة والفساد، استهدفت عددا من كبار المسؤولين والشخصيات العامة المثيرة للجدل في كوسوفو.

خلال النصف الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، جرى استئناف الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وتم إحراز بعض

النجاحات، رغم ما سماه التقرير، في إشارة إلى هذه العملية ”ظروفا صعبة“.

إن شمال كوسوفو لا يزال متقلب الأحوال نتيجة لمحاولات التغيير الأحادي للواقع على الأرض، في انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وضد إرادة أغلبية السكان الصرب. وظلت العواقب المتكشفة الناتجة عن محاولات فرض النتائج من خلال استخدام القوة، تسود على المناخ السياسي خلال النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أدى ذلك إلى وضع حواجز لسد الطرق، وإلى حدوث مظاهرات ومواجهات. وقد نددنا بسرعة وبشكل قاطع بأعمال العنف. وندعو أيضا جميع أصحاب المصلحة إلى حل مشاكلهم من خلال المفاوضات السلمية، وإلى الإحجام عن القيام بأي عمل يلحق الضرر بإرساء بيئة آمنة ومأمونة. في أوائل كانون الأول/ديسمبر، بدأت الحالة تشهد تخفيفا للتصعيد، ويعود الفضل في ذلك في جانب منه إلى الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي يسرت ما يسميه التقرير ”منتدى جديدا للتنسيق الأمني“، يضم زعماء الصرب المحليين والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

كما هو الحال في الفترة السابقة المشمولة بالتقرير، فإن عددا من الحوادث الموجهة ضد الصرب في جنوب كوسوفو

> ”لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على التصور المتعلق بالأمن. وينطبق هذا بشكل خاص في غياب تصور أن ارتكاب هذه الحوادث يستتبع اتخاذ إجراءات فعالة من جانب هيئات إنفاذ القوانين“. (*S/2012/72*، الفقرة ٢٩).

يشير التقرير إلى فئات عديدة من الجرائم التي ارتكبت ضد الصرب في جنوب كوسوفو، بما في ذلك القتل والاعتداء واقتحام البيوت والسرقة والسطو ورمي السيارات بالحجارة والحريق العمد وسرقة معدات المزارع وتنفيذ هجمات على الحجاج والعائدين. ووقعت أخطر جريمة في دوبروشا، وهي قرية معزولة تقطنها أغلبية ألبانية، تقع في بلدية إستوك في جنوب كوسوفو. ذهبت أسرة صربية من المشردين داخليا لزيارة أملاكها المهجورة، لأول مرة منذ سنوات عديدة. قابلها بالتحية جار من أصل ألباني، وعاد إلى داخل منزله. وبعد ذلك بوقت قصير، يقول التقرير، إنه قد فتح النار على العائدين من صرب كوسوفو ببندقية آلية، مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة الاثنين الآخرين.

يشير التقرير أيضا إلى استمرار أعمال التدنيس والتخريب للكنيسة الأرثوذكسية الصربية والأماكن المقدسة والمقابر. إن جرائم الكراهية هذه تعرقل إلى حد كبير جهود المصالحة. كما أنها تجعل نسبة العائدين من المشردين داخليا، في مستويات جد منخفضة، وفقا للتقرير، حيث انخفضت بنسبة ٥١ في المائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

إن صربيا تتفق مع الأمين العام في تقييمه أن التطورات الأخيرة المتعلقة بالخصخصة تثير قلقا كبيرا.

في عام ٢٠٠٢، أسست بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وكالة كوسوفو الائتمانية، لأجل تيسير تنفيذ إعادة الإعمار الاقتصادي والتنمية في كوسوفو. ولأنها قامت بخصخصة العديد من الشركات الصربية التي مقرها كوسوفو، تم التحفظ على الأموال لصرف التعويضات لمستحقيها من المالكين. ولم يؤيد أبدا هذا المجلس تخفيضا في سلطات الوكالة ومسؤولياتها، وبقيت اختصاصاتها خارج نطاق عملية إعادة هيكلة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، التي جرت خلال سنة ٢٠٠٨. وخلال تلك

الفترة، أسست سلطات بريشتينا مؤسسة تدعى وكالة الخصخصة في كوسوفو، التي استحوذت قسرا على العديد من وظائف وكالة كوسوفو الائتمانية.

كما تخبرنا الفقرة ٢٦ من التقرير، بأننا قد شهدنا خلال الشهور القليلة الماضية إضعافا كبيرا لحماية أموال الخصخصة. ويشير التقرير إلى أن ''مشاركة الجهات الدولية في عمليتي الخصخصة والتصفية وإشرافها عليهما قد تم الحد منها بشكل شديد''. ولن يكون الإشراف الدولي ذا أغلبية إلا في عملية استئناف محدودة، وحتى ذلك يفهم أنه سيكون بشكل مؤقت. واستنتاج الأمين العام لا لبس فيه: ''إن هذا يشكل مفارقة للخصخصة... الإطار الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو''.

تم التحفظ على ما يناهز ربع بليون يورو في مصارف مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المرجح أن ما تسمى وكالة الخصخصة في كوسوفو، ستحاول الوصول إلى تلك الأموال. ويتعين على المؤسسات المالية التي تحتفظ بتلك الودائع عدم الإفراج عنها، حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين أصحاب المصلحة. ويشكل ذلك قضية مسؤولية خطيرة جدا، ويتعين ألا نتوانى عن استخدام جميع الآليات القضائية المتاحة لنا لحماية حقوقنا الخاصة بالملكية.

إننا نؤمن بأن تلك مسألة تتطلب اهتماما من لدن مجلس الأمن. حيث تصل إجراءات وكالة الخصخصة في كوسوفو إلى حد الاستيلاء على سلطة واختصاص الأمم المتحدة. ويمكن أن يرسي ذلك سابقة لها عواقب وخيمة على جميع عمليات الأمم المتحدة الخاصة بحفظ السلام.

يشير المرفق الأول من تقرير اليوم إلى ما هو معروف عموما بقضية ميديكوس، التي تتعلق بمؤامرة إجرامية منظمة لتوفير الأعضاء البشرية وزرعها غير المشروع في عيادة في برشتينا. وبينما تمكنت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من محاكمة عدد من الألبان بتهم مختلفة، فإن اثنين من المشتبه فيهم الرئيسيين، كلاهما أجنبيين، قد هربا من كوسوفو ولا يمكن تسليمهما. وبعض المشتبه بهم في التورط في هذه القضية بدءا بزعيمها، مشار إليهم أيضا في تقرير جد مثير للقلق نشره مجلس أوروبا قبل أكثر من سنتين عنوانه ''المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''. حيث يتضمن التقرير مزاعم بخصوص تجميع وتهريب أعضاء بشرية قبل وبعد نزاع ١٩٩٩. وإذا ما صح ذلك، فسوف يشكل فئة جديدة بالكامل من فئات جرائم الحرب.

أصبح كلينت وليامسون في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مدعيا عاما رئيسيا لفرقة العمل الخاصة بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي. خلال زيارته الأولى لبلغراد، أكدنا له ولفريقه أننا سوف نساعدهما بكل ما نستطيع القيام به، لأننا نعتقد أن بوسعهما الإسهام بشكل هام في مجال كشف ما حصل داخل كوسوفو نفسها. لكن يبقى ذلك غير كاف، لأن أغلب ما تم زعمه وقع خارج ذلك الإقليم.

بما أنه ليس بوسع بعثة الاتحاد الأوروبي العمل بكامل قدراتها في أي مكان خارج كوسوفو، فإنها في الوقت الحالي لا تمتلك ولاية كافية، ولا سلطة زمنية وإقليمية كافيتين، لإجراء تحقيق يكون شامل النطاق. ولا يمكن ضمان ذلك إلا بتحقيق يجري تحت رعاية مجلس الأمن. وبغير ذلك فإنه يمكن لأي عدد من المشاركين المزعومين في جريمة الحرب هذه أن يظل بعيدا عن قبضة العدالة.

عندما يتعلق الأمر بمثل هذه المسائل في سياق منطقة البلقان، يُسند إلى مجلس الأمن دائما ولاية للتحقيق. يتعين أن يتكرر ذلك مرة أخرى، ليس سعيا لتحقيق الاتساق فحسب، بل لضمان أن يصبح التحقيق شفافا وخاضعا

للمساءلة أمام العالم بأسره. إننا نقدر الجهود المبذولة السابقة الرامية إلى الوصول إلى توافق آراء في المجلس بشأن كيفية معالجة تلك المزاعم بشكل حاسم. ويجب ألا نتنازل عن ذلك، لأسباب متعلقة بالأخلاق وبحقوق الإنسان. لذلك ستسعى صربيا إلى أن يعقد مجلس الأمن جولة أخرى من المشاورات بشأن المسألة.

كما أوضح التقرير، تم إحراز تقدم في الحوار التقني بين بلغراد وبريشتينا. ونقتبس من التقرير ما يلي "بعض النتائج الإيجابية قد تحققت خلال الدورات المكثفة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر وفي مطلع كانون الأول/ديسمبر، وأن تقدما ملحوظا قد أحرز في مجال تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في السابق". (المرجع نفسه، صفحة ٥٣). وتظل صربيا ملتزمة بهذه العملية. حيث أنها تشكل الآلية المشروعة الوحيدة التي يمكن من خلالها التغلب على الاختلافات بشأن الاعتبارات العملية.

ستتم معالجة مشكلة مشاركة بريشتينا في الاجتماعات الإقليمية في الجولة القادمة من الحوار. إننا لم نسع أبدا إلى منع إسماع أي صوت في منطقتنا من العالم، بما في ذلك صوت بريشتينا. لكن يتعين أن يبقى ذلك متوافقا بشكل صريح ولا لبس فيه مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إننا نطلب من مجلس الأمن دعم مركزية قراراته في سياق الحوار.

منذ ما يقرب من أربع سنوات حتى الآن، أعلنت مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بشكل أحادي الاستقلال عن صربيا. لقد كفل رد فعلنا المعتدل على الانتهاك الصارخ لدستورنا استمرار السلام. وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ منطقة البلقان التي لم يؤد فيها تطور بمثل هذه الخطورة إلى نشوب أعمال عدائية مسلحة.

ومع ذلك، لم يتسن بعد التوصل إلى تسوية شاملة للنزاع الكامن بين الأطراف. ولطالما نادى الرئيس تاديتش بضرورة وجود تأكيدات قوية عليها ضمانات دولية تحفظ لنا مصالحنا في الإقليم، وذلك من خلال كفالة تسوية واقعية لشمال كوسوفو، وحماية جيوبنا الواقعة في جنوب كوسوفو، والحفاظ على الهوية والتراث الديني الصربيَين في جميع أنحاء الإقليم، وتسوية المطالبات المتعلقة بالممتلكات الخاصة والتجارية.

وإذ أصل إلى نهاية ملاحظاتي، أود أن أؤكد على أن السعي لتحقيق نتائج خارج إطار المفاوضات غير مجدٍ بل له مردود عكسي. ومن تلك النتائج السعي للحصول على اعترافات جديدة بإعلان الاستقلال من جانب واحد، والمحاولات المثيرة للانقسامات لشق الطريق عنوة إلى المنظمات الدولية، وخطط أخرى لتحقيق الأهداف انطلاقاً من منظور ضيق. إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل مستدام ودائم وقابل للتطبيق لمشكلة كوسوفو هو أن تتفاوض الأطراف فيما بينها بحسن نية على جميع المسائل العالقة. ونحن مستعدون لذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيان يريميتش على بيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيد أنور خوجة.

السيد خوجة (تكلم بالإنكليزية): لي عظيم الشرف والسرور أن أخاطب مجلس الأمن اليوم فيما يتعلق بالتقرير الأخير للأمين العام عن كوسوفو (S/2012/72).

أولا، أود أن أهنئ أذربيجان وباكستان وتوغو وغواتيمالا والمغرب بوصفهم أعضاء جدداً في مجلس الأمن، متمنياً لهم النجاح في تلك المسؤولية البالغة الأهمية. ثانيا، أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، على دعمه المستمر لبناء كوسوفو الديمقراطية، المتعددة الأعراق والمستقرة. بفضل التزام مؤسساتنا ودعم المجتمع الدولي، أصبحت جمهورية كوسوفو اليوم دولة حديثة وقادرة على

البقاء، هدفها السياسي الرئيسي هو الاندماج في المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

بينما نتناقش اليوم في هذه القاعة بشأن بلدي، تستعد كوسوفو للاحتفال الأسبوع المقبل بالذكرى السنوية الرابعة لاستقلالها. وُلِدت كوسوفو دولة مستقلةً بفضل إرادة شعبها في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، وقد خلّف تاريخنا المأساوي إرثاً صعباً. لقد كانت كوسوفو جزءاً من التفكك اليوغوسلافي الذي وقع في عقد التسعينات من القرن الماضي وأدى إلى إزهاق عشرات الآلاف من أرواح الأبرياء – والكثيرون منهم من النساء والأطفال – ممن لم يقبلوا بنظام سلوبودان ميلوسيفيتش الإجرامي. فيما يتعلق بكوسوفو، هدفت سياسة ميلوسيفيتش إلى تطهير كوسوفو عرقياً. في عام ١٩٩٩ وحده، طُرِد، في غضون بضعة أشهر، أكثر من مليون شخص من كوسوفو. وفي الحقيقة، الجميع هنا يعرفون جيدا تلك الأحداث المأساوية، إذ قدمت الأمم المتحدة العديد من التقارير عنها منذ عام ١٩٩٨.

بيد أن الحالة قد تغيرت على مدى السنوات الماضية. فخلال تلك الفترة، حققت كوسوفو تقدما كبيرا في مجال بناء الدولة، بفضل التزام شعبها ودعم المجتمع الدولي. نحن ممتنون جدا للدعم الذي قدمه المجلس والدور المهم الذي اضطلع به في إعادة بناء المجتمع، وبناء بلد من الصفر، ومساعدته في التغلب على صعوبات الماضي. واليوم، فإن رؤية حكومتنا تتمثل في استبدال سياسات الصراع بسياسة المصالحة والتكامل الأوروبي، وأعتقد أن الدروس المستفادة من مآسي الماضي يمكن أن تساعد على صياغة سياسات أكثر فعالية في الحاضر.

اسمحوا لي أن أقدم تقريرا عن التقدم الذي حققناه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وأن أستعرض التحديات التي نواجهها.

بعد أربع سنوات من الاستقلال، أقامت كوسوفو دولة متماسكة وعززت مؤسساتها الديمقراطية والمتعددة الأعراق. لقد شاركت مختلف المؤسسات المركزية وعلى المستوى المحلي في تطوير كوسوفو داخلياً ودولياً. واتسم البرلمان بالحيوية في تنفيذ جدول أعماله التشريعي، ونشط رئيسنا غير المنتمي لأي حزب في تمثيل كوسوفو على الصعيدين الوطني والدولي، وتميز أداء الحكومة بالفعالية في إصلاح البلد، وتلبية احتياجات مجتمعنا.

ونتيجة لالتزام مؤسساتنا وعملها الدؤوب، أصبحت كوسوفو بلداً ديمقراطياً ينعم بالرخاء، وقد تمكنت من المحافظة على السلام والاستقرار في مواجهة التحديات الخطيرة والجهود المبذولة لزعزعة الاستقرار. لقد أظهر قادة كوسوفو وأحزابهم السياسية خلال هذا الوقت نضجهم ومسؤوليتهم الديمقراطية في انخراطهم في المسائل ذات الاهتمام المشترك.

أقرت جمعية كوسوفو عددا من القوانين المهمة، وثمة قوانين أخرى كثيرة قيد الاستعراض. لقد اضطلعت الجمعية بدور شديد الأهمية في مراقبة تنفيذ القوانين وأوفت بمهمتها المتمثلة في الإشراف على عمل الحكومة. ومن خلال المناقشات والمداولات الساخنة، قدمت الجمعية تمثيلاً ديمقراطياً حقيقياً لمواطني كوسوفو. واعتمدت جمعية كوسوفو ٢٠ قانوناً رئيسياً، بما في ذلك قوانين بشأن مراقبة الحدود، والاتفاقيات الدولية، وحقوق التأليف والنشر، والموازنة العامة للدولة وغيرها.

من أجل التغلب على نقاط الضعف في الإدارة العامة، تقوم الحكومة بتنفيذ إصلاحات جوهرية. وقد أثنى التقرير المرحلي الصادر عن المفوضية الأوروبية ثناءً شديداً على تلك الإصلاحات. نحن ندرك أن هذه العملية معقدة وطويلة جدا، لكن الحكومة ملتزمة التزاماً قوياً ببناء إدارة عامة تتسم

بالاستقلالية والكفاءة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الأوروبية. وتبذل حكومة كوسوفو جهودا بالغة الجدية لإصلاح النظام القضائي وتعزيز سيادة القانون. واتخذت خطوات مهمة في بناء مؤسسات جديدة، واعتماد التشريعات واللوائح اللازمة، وزيادة أعداد القضاة في كوسوفو ورفع قدراتهم المهنية.

مكافحة الفساد والجريمة المنظمة من أولى أولويات الحكومة، وقد اتخِذت الكثير من التدابير والإجراءات لتعزيز سيادة القانون. لقد اعتمدنا استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الفساد، تتضمن إنشاء محكمة خاصة وفرقة عمل لمكافحة الفساد. وهناك تعاون وثيق بين حكومة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي قامت بعمل جيد جدا في مكافحة مختلف أشكال الجريمة وإجراء التحقيقات بشأنها.

اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن حكومة كوسوفو قد رحبت منذ البداية بإنشاء فرقة العمل الخاصة التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي للتحقيق في جميع الادعاءات الواردة في تقرير السيد ديك مارتي. وقد تعاونت جميع المؤسسات في كوسوفو تعاوناً كاملاً مع رئيس الادعاء في البعثة، السيد كلينت وليامسون، في عملية التحقيق هذه التي بدأت في العام الماضي وتضمنت زيارات إلى بريشتينا وعواصم إقليمية أخرى. وتعتزم مؤسسات كوسوفو اعتزاماً أكيداً أن تدعم الاستجلاء التام لحقيقة هذه المزاعم بطريقة مفتوحة، ومستقلة ومهنية وشفافة.

إلى جانب الإصلاحات في الإدارة العامة والقطاع القانوني، لا يزال الاقتصاد يشكل أولوية ملحة بالنسبة للحكومة. ولذلك تعمل الحكومة على كفالة النمو الاقتصادي، ومعالجة البطالة وتوفير العدالة الاجتماعية للجميع، وتحسين مناخ الاستثمار في مجال الأعمال، وإصلاح قطاعي الطاقة والتعليم. وتهدف الإصلاحات في القطاع المالي لضمان الاستقرار المالي وتحسين إدارة الميزانية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن السياسة المالية وسياسات الاقتصاد الكلي تمضيان على المسار الصحيح. وحقق اقتصاد كوسوفو نمواً يقدر بنسبة ٥ في المائة خلال عام ٢٠١١.

وكوسوفو ليست الدولة الأصغر عمراً في أوروبا فحسب، بل إن سكانها هم الأكثر شباباً أيضاً، في حين أن العديد من البلدان تواجه مشكلة الكهولة. فالشباب والمتعلمون جيداً يمثلون جيلاً يشكل رأسمال اجتماعي كبير لكوسوفو. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا مجتمع مدني نشط وديناميكي للغاية، يواصل الإسهام في تشكيل مختلف سياسات الدولة على نحو بالغ الأهمية. وأنشئ العديد من المؤسسات والمنظمات والروابط التي تقوم بدور فعال في الحياة العامة وفي دعم كامل عملية بناء الدولة والديمقراطية. وهي تسهم في نظام الضوابط والموازين المهم لدينا من خلال تمثيل مصالحها وآرائها التي تقدرها الحكومة تقديراً عالياً. ويساعدنا نشطاء المجتمع المدني في إعداد مجتمع يناقش الأمور ويمحص كل سياسات وإجراءات الحكومة والمجتمع الدولي. ويمثل هؤلاء عناصر هامة جداً لتحديث دولتنا الفتية.

لقد تكلمت عن التدعيم الداخلي لمؤسسات كوسوفو. وأود التنويه الآن إلى أن التوطيد الدولي لكوسوفو كدولة أمر حاسم الأهمية من حيث كوننا جزءاً من النظام الدولي.

إننا نبذل جهوداً أساسية لكي نكتسب مكاننا في المؤسسات الإقليمية والعالمية باعتبارنا عضواً بناء ومسهماً في المجتمع الدولي. وإسهام كوسوفو في المؤسسات الإقليمية والعالمية أمر حيوي للاستقرار والأمن والتنمية في كوسوفو وغرب البلقان بل وحتى أوروبا. لذلك، أود أن أدعو الدول الأعضاء كافة إلى دعم مشاركتنا في المحافل الإقليمية

والعالمية. فإشراك كوسوفو سيعني احترام حقوق واحتياجات جميع مواطني كوسوفو ودولتنا.

والاعتراف الكامل باستقلال كوسوفو يبقى هدفاً هاماً للغاية لحكومتي. فعدد الاعترافات ونطاقها الجغرافي جعلا من استقلال كوسوفو واقعاً جغرافيا وسياسياً في البلقان وفي أوروبا، وعدد الدول المستقلة وذات السيادة التي اعترفت بكوسوفو يتزايد باستمرار. وقد اعترف ببلدنا رسمياً ٨٥ من أعضاء الأمم المتحدة حتى الآن. وأود أن أشكر جمهورية غانا على قرارها بالاعتراف بجمهورية كوسوفو مؤخراً. ونؤمن إيماناً قوياً بأن المزيد من البلدان ستعترف بكوسوفو بمرور الوقت، وبعضها الآن بصدد عملية اتخاذ القرار.

لقد أطلعت المجلس على الكيفية التي أصبحت بها كوسوفو دولة متعددة الأعراق ومستقرة ومزدهرة وتمارس وظائفها، وفيها مجتمع متنوع واقتصاد ينمو باطراد. كل من زار كوسوفو في السنوات القليلة الماضية شهدها وهي تتحول إلى ديمقراطية حقيقية متعددة الأعراق. وكان الهدف الواضح لحكومة كوسوفو والمجتمع الدولي إقامة دولة لجميع مواطني كوسوفو من أجل التغلب على خطوط الانقسامات العرقية والنهوض بمصالح كل الطوائف في كوسوفو من خلال المشاركة في مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق.

وأود إبلاغ المجلس بأن كوسوفو ستدخل هذا العام مرحلة جديدة من بناء الدولة. ويشهد هذا الفصل الجديد من فصول دولتنا تطويراً مهماً على الأجلين القصير والطويل لكوسوفو والمنطقة برمتها وللاتحاد الأوروبي.

وقبل أربع سنوات، وتحديداً في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أنشئ الفريق التوجيهي الدولي لكوسوفو. وكان دوره المساعدة على توجيه التطور الديمقراطي لكوسوفو والنهوض بالحكم الصالح والتعددية العرقية وسيادة القانون.

والفريق التوجيهي الدولي، تلك الهيئة التي تتألف من ٢٥ دولة، عيَّن دبلوماسياً دولياً محنكاً، هو السيد بيتر فيث، ليكون الممثل المدني الدولي لكوسوفو لقيادة المكتب المدني الدولي. وكانت ولاية هذا المكتب رصد وتيسير تنفيذ اقتراح التسوية الشاملة الذي قدمه المبعوث الخاص للأمم المتحدة مارتي أهتيساري.

وخلال السنوات الأربع الماضية، وبفضل التعاون الوثيق بين حكومة كوسوفو والمكتب، أحرزت كوسوفو تقدماً أساسياً في تنفيذ خطة أهتيساري من خلال مشاركة الطوائف – الصرب والبوشناق والغوراني والأتراك والروما والأشكالي والمصريين – على كل مستويات الحكم والنهوض بتلك المشاركة. وهذه المجموعات الوطنية والعرقية واللغوية والثقافية والدينية – التي يُعَرِّفها دستورنا لا باعتبارها أقليات بل باعتبارها طوائف – تتمتع اليوم بحقوق وامتيازات من النادر أن يتمتع بها أي من تلك الطوائف في أوروبا. وقد استثمرنا أكثر من ٢٠٠ مليون يورو في تنفيذ بنود خطة أهتيساري المتعلقة بالطوائف.

ونتيجة للتنفيذ الناجح لتلك الخطة، يشارك أغلبية صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو على المستويين المركزي والمحلي للحكم. وحكومة كوسوفو، ومن خلال عملية لامركزية، أنشأت بلديات جديدة تتألف من الطائفة الصربية أساساً، ومنها غراتشانيتسا وكلوكوت – فيربوتش ورانيلوغ ونوفوبيردي وشتربتشي وبارتيش. وإنشاء تلك البلديات قد حسَّن نوعية الحياة السياسية والاجتماعية لصرب كوسوفو. وقد أنشئت تلك البلديات وفقاً للميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، وتتمتع باختصاصات إدارية وتنفيذية كاملة، على أساس عملية تفويض المهام. ويمكن للزائر لأي من تلك البلديات أن يلمس ميلاداً جديداً لمجتمعات محلية دينامية نابضة بالحياة نتيجة لتلك العملية.

وبغية حماية التراث الديني والثقافي والتنوع الثقافي، وفرت الحكومة في كوسوفو حماية خاصة لـ ٤٥ موقعاً من خلال إنشاء مناطق ذات حماية خاصة. وتشمل تلك المناطق الأديرة والكنائس الخاصة بالكنيسة الأرثوذكسية الصربية إلى جانب المدن والقلاع والجسور والمساكن التقليدية والآثار التي يرجع تاريخها إلى العصور الوسطى. وتنفيذ خطة أهتيساري وفر للطوائف وصولاً إلى التعليم ودعم عودة اللاجئين ونهض بالمصالحة بين الطوائف المختلفة وسرَّع من إيقاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبداية مرحلة جديدة في تطور كوسوفو كدولة انطلقت خلال الاجتماع الأخير للفريق التوجيهي الدولي، الذي عقد في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأكد ممثلو الدول الأعضاء الـ ٢٥،

”أن كوسوفو الآن في المراحل الأخيرة من تنفيذ اقتراح التسوية الشاملة، وبالتالي، ستبدأ استعداداتها لنهاية منظمة للاستقلال الخاضع للإشراف وإغلاق المكتب المدني الدولي، الأمر الذي يمكن أن يتحقق بنهاية عام ٢٠١٢“.

لقد صدق الفريق التوجيهي الدولي على استراتيجية من شأنها أن تيسر تلك العملية.

ومن خلال قرار برلماني وافقت عليه أغلبية أكثر من الثلثين، التزمت حكومة كوسوفو والأحزاب السياسية المعارضة وغيرها من مؤسسات كوسوفو باتخاذ الخطوات السياسية الضرورية، مدعومة بالتزامات مالية، لتنفيذ تدابير محددة بشأن حقوق الطوائف والتراث الثقافي والتعامل مع الماضي.

سيتم خلال هذا العام اعتماد مجموعة من التعديلات لدستور كوسوفو والتشريعات الأساسية ذات الصلة. وذلك سيدخل الأحكام الرئيسية لخطة أهتيساري في دستورنا وقوانيننا، ومن ثم سييسر الإنهاء الرسمي لولاية المكتب المدني الدولي، الذي ينتهي معه خضوع الاستقلال للإشراف.

إننا ندرك أن ثمة المزيد من العمل الذي يجب القيام به، ولكننا مستعدون وراغبون في الوفاء بالتزاماتنا الدولية. وأود أن أبلغ جميع الممثلين أنه قد تم حتى الآن تنفيذ ٩٥ في المائة من خطة أهتيساري، رغم أن ذلك لم يشمل إنشاء بلدية ميتروفيتشا الشمالية الجديدة. حيث منعت ذلك هياكل الدولة الصربية غير القانونية الأمنية وشبه العسكرية والخاصة بالشرطة، التي لا تزال اليوم تديرها وتراقبها وتمولها بلغراد، في خرق فاضح للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

واعترف بذلك الفريق التوجيهي الدولي أيضا.

”إن الفريق التوجيهي الدولي يحث صربيا على التقيد بالتزاماتها الدولية والإحجام عن أي تدخل في كوسوفو، بما في ذلك سحب شرطتها وأمنها وباقي أشكال وجود الدولة، ودعم جهود الأطراف الفاعلة الدولية ومؤسسات كوسوفو لتعزيز سيادة القانون“.

اسمحوا لي أن أحيط المجلس علما بشأن العلاقات بين كوسوفو وصربيا، والحوار الفني ومستقبلنا الأوروبي المشترك. وأعتقد أننا لا نستطيع أن نتحدث عن أوروبا ككل، حرة وديمقراطية يسودها السلام دون حل القضايا المتبقية في البلقان. وبالنسبة لحكومة كوسوفو، يشكل إدماج المنطقة بأسرها في المؤسسات الأوروبية الأطلسية أفضل وسيلة لضمان سلام طويل الأجل ومستقبل أكثر إشراقا للجميع.

شاركت كوسوفو وصربيا اللتان تتشاطران تلك الرؤية وتنفذان التزاماتهما وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٨ الذي اعتمدته في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في الحوار التقني منذ آذار/مارس ٢٠١١. وتمثل الهدف من ذلك الحوار في حل المسائل العملية التي يمكن أن يستفيد منها

المواطنون من كلا البلدين. إننا نؤمن بقوة بالحوار بوصفه وسيلة ليس لحل المسائل التقنية فحسب، ولكن أيضا لبناء الثقة بين البلدين والتغلب على الماضي الصعب.

لكن دعوني ألخص ما حدث مؤخرا. في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، عقد المجلس الأوروبي مؤتمر قمة في بروكسل، وأجل البت في مركز صربيا بوصفها مرشحا لعضوية الاتحاد الأوروبي. ويعود السبب إلى أن صربيا لم تحرز تقدما كافيا في الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي مع كوسوفو، ونسبة لانغلاق وتوتر الحالة التي أحدثتها الهياكل الحكومية الصربية، في البلديات الشمالية لكوسوفو. في استنتاجاته، كلف المجلس مجلس الوزراء بما يلي:

”الدراسة والتأكد من مسألة ما إذا كانت صربيا ظلت تظهر التزاما ذا مصداقية، وحققت المزيد من التقدم في مجال السير قدما بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار بحسن نية، بما في ذلك بشأن إدارة متكاملة للحدود، وتوصلت إلى اتفاق بشأن تعاون إقليمي شامل، وتعاونت بنشاط لتمكين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو، من الوفاء بولايتهما“.

إذا ما ترجمت الاستنتاجات إلى عبارات أكثر بساطة، فذلك يعني أن المجلس طلب من صربيا المشاركة بجدية وبالكامل في الحوار التقني وتنفيذ جميع أحكام الاتفاقات التي توصلت إليها مع كوسوفو في بروكسل، إلى جانب احترام التزاماتها المترتبة عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لأجل الإسهام في إيجاد بيئة آمنة ومأمونة في كوسوفو، وضمان حرية الحركة للجميع. ولا ينبغي لصربيا أن تكتفي بمجرد الكلام عن التزاماتها وتفشل في تنفيذ التزاماتها على أرض الواقع. الاتفاقات لا تساوي شيئا إذا لم توضع موضع التنفيذ. إذا كانت تلك هي نية صربيا، عندما وافقت على الدخول في حوار مع كوسوفو، فإن الاتحاد الأوروبي لم يقتنع بذلك. ووافق المجلس على استعراض التقدم المحرز لصربيا في اتجاه كوسوفو بحلول نهاية شباط/فبراير.

اسمحوا لي أن أطلع المجلس بإيجاز على الحالة الراهنة في الجزء الشمالي من كوسوفو، وتنفيذ أو عدم تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

أولا، فيما يخص شمال كوسوفو، فإن صربيا لم تف بالتزاماتها المنصوص عليها في استنتاجات مجلس الاتحاد الأوروبي التي أصدرها في شهر كانون الأول/ديسمبر. إن الحالة على أرض الواقع، ولا سيما في شمال كوسوفو، لا تزال متوترة نتيجة لحواجز الطرق التي أقامها المتطرفون الصرب وهياكل الدولة الصربية التي تدفع رواتبها بلغراد. منذ تموز/يوليه من العام الماضي، حرم مواطنو كوسوفو من حرية حركة الأشخاص والسلع في الجزء الشمالي من كوسوفو. وفي انتهاك من صربيا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإنها لا تزال تحتفظ بالهياكل الأمنية والقضائية، بما في ذلك مئات من ضباط الشرطة وأفراد من الدرك، في شمال كوسوفو. علاوة على ذلك، فإن طرفين دوليين مهمين للغاية، وهما القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، غير قادرين على الوفاء بولايتهما بسبب المتاريس.

إنني أعتقد أن سيادة القانون غير قابلة للتفاوض وينبغي أن تطبق على الجميع. فلا يمكن أن يظل شمال كوسوفو ثقبا أسود في أوروبا. إن السياسة الصربية المتمثلة في السعي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي والحصول على كوسوفو معا، تعني بشكل واضح السعي إلى تقسيم الجزء

الشمالي من كوسوفو والحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي في الوقت نفسه.

ثانيا، لقد فشلت صربيا أيضا في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات المبرمة العام الماضي في بروكسل في إطار الحوار الفني. وبالإضافة إلى التنفيذ الجزئي للاتفاقات بشأن حرية الحركة والتجارة الحرة، فإن جميع الاتفاقات الأخرى، بما في ذلك عودة السجل المدني وسجلات السجل العقاري، والاعتراف المتبادل بالشهادات المدرسية والجامعية والإدارة المتكاملة للحدود، لم تنفذ على الإطلاق. فيما يخص مسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة والتعاون الإقليمي، فإن صربيا لم توافق على المقترحات التي قدمها الاتحاد الأوروبي نفسه.

إن الأمثلة التي ذكرتها هنا اليوم تظهر أن صربيا قد فهمت الحوار الذي جرى العام الماضي بوصفه عملية مشاركة في الاجتماعات، لا تحقيق نتائج ملموسة. وفي العام الماضي، وافق الجانب الصربي على بعض الاتفاقات والحلول من أجل الحصول على ما يكفي من الرصيد لنيل مركز المرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولكن لا يوجد تنفيذ حقيقي للاتفاقات على أرض الواقع. وسوف تشارك كوسوفو بحسن نية في الحوار. وسننفذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها، ونقبل جميع الحلول الأوروبية. إن الحوار مهم جدا لكلا البلدين بوصفهما دولتين مستقلتين، وشريكتين في طريق الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وتدعم حكومتي اندماج المنطقة بأسرها في الاتحاد الأوروبي.

مع ذلك، أود أن أكون واضحا جدا، وأقول إن السلام والاستقرار بين كوسوفو وصربيا والازدهار في المنطقة بأسرها يتوقف على قرار سيتخذه المجلس الأوروبي قريبا في بروكسل. وإذا تمت مكافأة صربيا بمركز العضوية، بدون تفكيك هيكلي الشرطة والأمن في شمال كوسوفو، وإزالة الحواجز، أو التنفيذ الكامل للاتفاقات المبرمة في الحوار التقني، فستكون النتائج قصيرة وطويلة الأجل معا. وسيتم تحويل الوضع الراهن الحالي في البلديات الثلاث الواقعات في شمال كوسوفو إلى صراع مجمد، ولن تنفذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الحوار الفني؛ ولن يكون لعملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا مستقبل.

في الوقت نفسه، ثمة خطر من حدوث تطورات سلبية أخرى في الأسابيع والشهور المقبلة، يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة. وفي الأسبوع المقبل، في يوم ١٥ شباط/فبراير، تعتزم الهياكل غير الشرعية للدولة الصربية تنظيم استفتاء في البلديات الشمالية من كوسوفو لمعارضة مؤسسات كوسوفو والدعوة إلى التقسيم وإدماجهم في صربيا.

وفي هذا العام، عندما سيجري تنظيم انتخابات في صربيا، فإن بلغراد تعتزم تنظيم انتخابات داخل أراضي جمهورية كوسوفو أيضا. وهذا انتهاك جسيم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولسيادة دولتنا. ويمكن أن تمثل هذه الأحداث المحتملة تطورا خطيرا للغاية بالنسبة للاستقرار داخل كوسوفو، ويمكن أن تلقي بظلال من الشك على بنية الأمن الإقليمي بأكملها.

وختاما، فإن مؤسساتنا ملتزمة بجعل عام ٢٠١٢ سنة أوروبية تاريخية لكوسوفو والمنطقة. فقد بدأنا هذا العام بإطلاق حوار حول رفع القيود عن التأشيرات، الأمر الذي سيمكن مواطنينا من السفر عبر الاتحاد الأوروبي دون تأشيرة. وتعهدت المؤسسات الرئيسية في بروكسل والدول الأعضاء لكوسوفو بأنها ستحظى بعلاقات تجارية في شكل علاقات تعاقدية مع الاتحاد الأوروبي وستحصل على عضوية المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

ونرحب بتعيين وزير الخارجية السلوفيني السابق، السيد صمويل زبوغار، في منصب الممثل الخاص للاتحاد

الأوروبي لكوسوفو. وقد وصل إلى بريشتينا في هذا الأسبوع. والهدف الواضح لحكومتنا هو تقوية الوجود الأوروبي وعملية الإدماج داخل كوسوفو وتقريب بلدنا من الاتحاد الأوروبي.

ندعو صربيا إلى الامتناع عن ممارسة العنف والإجراءات المزعزعة للاستقرار وعن اللهجة الاستفزازية. لقد حان الوقت لكي تسحب صربيا أخيرا شرطتها وقوات أمنها من البلديات الشمالية في كوسوفو. وتنفيذ خطة اهتيساري في ذلك الجزء من كوسوفو لا يزال أفضل إطار للمشاركة السياسية والديمقراطية لجميع صرب كوسوفو هناك، على غرار ما حدث في بقية أنحاء كوسوفو، حيث يعكف صرب كوسوفو وطوائفنا الأخرى اليوم على صياغة مستقبلهم الخاص. وأفكار تبادل الأراضي أو التقسيم العرقي والإقليمي في غاية الخطورة. ومن مصلحة الجميع – صربيا وكذلك كوسوفو وجميع البلدان الأخرى في المنطقة – أن يتم تثبيت حدود منطقة البلقان بصورة نهائية.

إننا نشكر مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وشركاءنا والجهات الفاعلة الرسمية الهامة على دعمهم لنا بدءا من الصراع والحرب وصولا إلى انتقال سلمي وديمقراطي. إن كوسوفو هي دولة مستقرة وتملك مقومات البقاء، ويمكن الاعتماد عليها بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي للدول الحرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر السيد موليه على عرض تقرير الأمين العام (S/2012/72) عن عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونلاحظ مشاركة رئيس بعثة الأمم المتحدة، السيد ظريف، في هذه الجلسة عبر استخدام تكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية. ونرحب بحضور وزير الخارجية، السيد يرميتش، ونشاطره تقييمه.

لقد استمعنا باهتمام إلى السيد خوجة. وبدأ السيد خوجة بيانه بالإحالة إلى التاريخ القديم. ولرسم الصورة كاملة، كان ينبغي له التشديد على النزوح الجماعي للألبان من كوسوفو الذي حدث إبان قصف منظمة حلف شمال الأطلسي لصربيا الذي استمر ٧٨ يوما. وأشير أيضا إلى أن أعضاء مجلس الأمن، الذين هم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، كانوا ممتنين بالتأكيد لتوضيح السيد خوجة بخصوص العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وصربيا ولصياغته للتعليمات التي وصلت من بروكسل في هذا الشأن.

إن موقف روسيا المتمثل في عدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد لم يتغير. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال نافذا بشكل كامل وملزما باعتباره أساسا قانونيا دوليا للتسوية في كوسوفو. وبخصوص تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة، أود أن أبدي الملاحظات التالية. إن التقرير يعبر عن الاتجاهات الحالية في المقاطعة على نحو صحيح بوجه عام، ولكن بصورة مخففة. إنه ينأى بنفسه بوضوح عن الحالة الحقيقية وأمن الأقليات والحفاظ على التراث الثقافي والديني الصربي وعودة المشردين داخليا.

غير أن هذه المسائل هامة للغاية لأمن المقاطعة. ولدينا شكوك جدية في ادعاء التقرير بأن الوجود الدولي، قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو – يحترم مبدأ التزام الحياد إزاء مركز كوسوفو والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعدم احترامهما للقرار هو الذي أدى تحديدا إلى نشوب صراع مع صرب شمال كوسوفو، الأمر الذي اضطرت معه بعثة الأمم المتحدة،

كما هو مشار إليه في التقرير، للعمل في كثير من الأحيان كما لو كانت فرقة إطفاء.

ويجب عدم استخدام القوة في هذه الحالة ويجب علينا أن نضمن التوصل إلى تسوية سياسية للمشاكل الناشئة. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الإجراءات التي اتخذتها بعثة الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ حيال قافلة مساعدات إنسانية روسية في شمال كوسوفو. إن روسيا نفسها هي التي تقرر لمن ستقدم المساعدة الإنسانية وعلى أي مستوى. والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يفرض التزاما على الوجود الدولي بتوفير وصول غير مقيد للمساعدة الإنسانية.

لا تزال الحالة في كوسوفو قاتمة. ونلاحظ الانهيار في سياسة عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو والتروح المتزايد للسكان الصرب من المقاطعة. وتقرير الأمين العام لا يعبر عن الحالة سوى بشكل جزئي. ونحن عازمون على إيلاء هذه المسألة اهتمام باعتبارها من الأولويات خلال الزيارة المقبلة التي سيقوم بها الممثل السامي الروسي لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون لكوسوفو في أواخر شباط/فبراير. ويعبر السكان الصرب، الذين يشعرون بأن الوجود الدولي في كوسوفو لا يدعمهم أو يحميهم، عن خيبة أملهم بإقامة الحواجز وبخطط إجراء البلديات الصربية في المقاطعة لاستفتاء حول مسألة شرعية السلطات الألبانية في كوسوفو.

ونحن نعتقد أنه، في سياق البحث عن حل، يجب علينا أن نستخدم الوسائل السلمية فحسب في إطار حوار مع جميع الأطراف المعنية. ونحن مقتنعون بأنه، على الرغم من الجهود الرامية إلى التنصل من دور بعثة الأمم المتحدة، فإن البعثة لا تزال تمثل الوجود المدني الدولي الرئيسي في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونصر على تنفيذ البعثة لولايتها بصورة كاملة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي لكوسوفو في المنظمات والآليات الإقليمية والدولية.

يجب على المجتمع الدولي إيلاء اهتمام أكبر للأماكن المقدسة والأبرشيات الأرثوذكسية. ونشاطر السلطات الصربية والكنيسة الأرثوذكسية قلقهما فيما يتعلق بالتسليم الوشيك لمسؤوليات حماية المواقع الثقافية والدينية الصربية الهامة من قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى شرطة كوسوفو. ونعتقد أن هذا التطور يمكن أن يسبب المزيد من عدم اليقين فيما يتعلق بأمن كوسوفو.

ونود الحصول على توضيح بخصوص أسباب ومعايير الإنهاء المزمع لبعثة الاتحاد الأوروبي والشروط المقررة لنقل مهام الشرطة والجمارك التي ورثتها من بعثة الأمم المتحدة إلى مؤسسات كوسوفو. ولماذا يجري القيام بذلك دون موافقة مجلس الأمن، الذي أقر نشر البعثة الأوروبية؟

وأخيرا، فإننا نشعر بالقلق إزاء الطريقة التي تحقق بها بعثة الاتحاد الأوروبي في الحقائق التي كشف عنها ديك مارتي، المقرر الخاص لمجلس أوروبا، بشأن الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وهذه الحقائق الخطيرة جدا تشير إلى تورط بعض قادة كوسوفو الحاليين في ارتكاب جرائم. والتحقيق يجب أن يكون محايدا وجديرا بالثقة.

ومن هذا المنطلق، ننادي بنقل التحقيق إلى مجلس الأمن. وفي الوقت الراهن، ينظر التحقيق في تورط بعض قادة كوسوفو في الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، وتجريه بلدان ساعدت في الماضي هؤلاء الأشخاص عينهم على الوصول إلى السلطة في كوسوفو. وكما نعلم، فإن الولايات المتحدة قامت بدور رئيسي في هذا المقام. ويا لها من مصادفة مذهلة – فمواطن من الولايات المتحدة هو الذي يرأس التحقيق الجاري. وهناك تضارب واضح في المصالح هنا.

ونشير الى أن المدعية العامة السابقة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كارلا ديل بونتي، ذكرت وجود مشاكل كبيرة في التحقيق الذي تقوده الكيانات الدولية وسلطات كوسوفو في عمليات زرع الأعضاء في كوسوفو.

ونلاحظ الحالة غير المرضية فيما يتعلق بحماية الشهود، على نحو ما أكده مجلس أوروبا. فلم يحرز أي تقدم في هذا الصدد؛ وببساطة أزيل الشهود الرئيسيون. وفي ذلك الصدد، ندعو الأعضاء غير الدائمين الجدد في مجلس الأمن الى تأييد المبادرة الصربية الرامية الى إنشاء آلية تابعة لمجلس الأمن لمتابعة نتائج تقرير مارتي. وسيكون تأييد الأعضاء إسهاما هاما في كفالة تحقيق العدالة وسيادة القانون وفي ضمان ألا يتم التستر على التحقيق مرة أخرى. ونأمل أن تغير مواقفها البلدان التي تنظر الى هذه المبادرة نظرة سلبية. فالأهمية الإنسانية لهذه المشكلة كبيرة للغاية.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن اشكر الأمين العام المساعد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية. كما استمعت بتأن للبيانين اللذين أدلى بهما وزير خارجية صربيا فوك يرميتش والسيد أنور خوجة ممثل كوسوفو.

وفي الآونة الأخيرة، بذلت أطراف مختلفة جهودا لتخفيف حدة التوتر في شمال كوسوفو. بيد أن الأسباب الجذرية للتوتر في المنطقة مستمرة، والحالة في شمال كوسوفو لا تزال هشة، وخطر زيادة التصعيد قائم. ويحدونا الأمل في أن تدرك الأطراف المعنية إدراكا كاملا حساسية وتعقيد الحالة وان تتصرف بحذر وان تسوي خلافتها بالحوار وان تتجنب اتخاذ أي إجراء انفرادي قد يؤدي إلى زيادة تفاقم الحالة.

وبالنسبة للمسألة المتعلقة بكوسوفو، يتمثل رأي الصين الثابت في أنه ينبغي السعي لإيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعلى أساس إقامة حوار فيما بين الأطراف المختلفة. ومؤخرا عقدت سلسلة من المحادثات في صربيا وكوسوفو، وأحرز بعض التقدم بشأن بعض المسائل. ونأمل أن تزيد الأطراف المعنية جهودها وأن تواصل حوراها وتكثفه. وهذا لا يصب في مصلحة الطرفين نفسيهما ورفاه شعبيهما فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان وفي جميع أنحاء أوروبا.

وتعرب الصين عن قلقها العميق حيال مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية في كوسوفو. وينبغي عدم السماح بارتكاب أي عمل ينتهك القانون الدولي والقواعد الإنسانية الدولية. والقلق الصربي حيال هذه المزاعم قلق مشروع. ونحن نؤيد إجراء الأمم المتحدة تحقيقا في هذه المزاعم.

وبذلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو جهودا دؤوبة، مع إحراز نتائج ايجابية، في تيسير تحقيق استقرار كوسوفو وتنميتها وفي تنسيق أعمال الكيانات الدولية المختلفة في كوسوفو. وتقدر الصين جهود بعثة الأمم المتحدة والممثل الخاص للامين العام، السيد فريد ظريف، في هذا الصدد. وستواصل الصين دعم أعمالهما.

ونأمل أن تضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور أكبر في تيسير الاتصال والحوار فيما بين الأطراف المختلفة. كما نأمل أن تنفذ بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو والكيانات الدولية الأخرى تنفيذا صارما ولاياتها بموجب قرارات مجلس الأمن، وأن تضطلع بدور بناء في تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على آخر تقاريره (S/2012/72) والسيد موليه على إحاطته الإعلامية بشأن آخر

التطورات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ويفيدنا تقرير الأمين العام بأن الحالة الأمنية في كوسوفو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قد تحسنت بدرجة كبيرة مقارنة بالفترة السابقة. وبالرغم من ذلك، على النحو الذي أكده موليه، هناك توترات مستمرة في شمال كوسوفو قد تعرض للخطر الحالة على أرض الواقع وتؤدي إلى تقويض فرص إحراز تقدم في المفاوضات الموضوعية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتخفيف حدة التوتر بين الطوائف في كوسوفو ولتجنب تصعيد أعمال العنف والمجابهة فيما بينها. ونشيد بالتقدم المحرز في المفاوضات المستمرة بين بلغراد وبرشتينا تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، لا سيما في الإدارة المشتركة للمعابر الحدودية، والسجل المدني وحرية التنقل واللوحات المعدنية للسيارات والاعتراف بالشهادات الجامعية. وتمثل هذه الجهود مرحلة هامة في المفاوضات بين الطرفين، ونأمل أن يحدث هذا الاتجاه تأثيرا إيجابيا على المفاوضات الموضوعية المتعلقة بالتسوية النهائية في كوسوفو.

ويناشد المغرب الطرفين أن يتابعا، بحسن نية وبعزم على تحقيق النجاح، المفاوضات الثنائية الرامية إلى إيجاد تسوية سياسة نهاية لهذه المسألة، تمشيا مع المعايير المحددة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وأن يعملا طبقا لأحكام القرار، بدون اتخاذ أي خطوات انفرادية.

وبشأن موضوع آخر، يشعر بلدي بالقلق من مزاعم الاتجار بالأعضاء البشرية، المعروفة بقضية ميديكوس. وننوه بتصميم الطرفين على التعاون من أجل تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأعمال وتقديمهم إلى العدالة وتجنب أي تكرار لهذه الأعمال.

وظل المغرب دائما يولي أهمية خاصة لتحقيق السلام في تلك المنطقة، على نحو ما يدل عليه وجود وحدة مغربية للعمل الإنساني في قوة حفظ السلام المتعددة الأطراف في كوسوفو. وفي مجلس الأمن، سيواصل بلدي إلى جانب الأعضاء الآخرين دعم المشاركة والحوار فيما بين الأطراف وتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين الطوائف والأطراف في كوسوفو بغية تحديد حل سياسي نهائي، يتماشى مع القانون الدولي، ويرسي السلام والأمن في المنطقة.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أرحب بوجود معالي السيد فوك يرميتش، وزير خارجية صربيا، وبمعالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو. كما أعرب عن الشكر الجزيل للأمين العام المساعد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة وللسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على مشاركتنا عن طريق الاتصال بالفيديو.

ولا نزال ننظر إلى الحالة في شمال كوسوفو بشعور كبير بالقلق. فالحالة السياسية المتوترة أثرت بوضوح وبشكل سلبي على الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد. ومرة أخرى، نشعر بالاستياء على وجه الخصوص من ردود الفعل التي أعقبت نشر أفراد شرطة جمارك كوسوفو وشرطة الحدود في العام الماضي، لا سيما تعزيز حواجز الطرق عند بعض البوابات ونصب حواجز طرق إضافية على طول طرق أخرى. وندين بقوة أي عمل من أعمال العنف ضد قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، مثل الهجمات على أفراد قوة كوسوفو التي وقعت في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

وأود أن أشير إلى أنه، خلال هذه التوترات الأخيرة، تصرفت قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي ولا تزالا تتصرفان، وفقا لولايتهما، وبطريقة حيادية إزاء مركز الإقليم

تهـدف إلى المحافظـة علـى ضـمان تهيئـة بيئـة مأمونـة وآمنـة واسـتمرارها، بمـا في ذلـك حريـة التنقـل، وإلى إرسـاء سيادة القانون. وتقدر ألمانيا المساهمة التي قدمتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل استعادة حرية الحركة بالنسبة للوجود الدولي في جميع أنحاء شمال كوسوفو.

وفي الأسابيع الماضية شهدنا تحسينات طفيفة. وينبغي الإبقاء على ذلك الزخم، وينبغي للأطراف البناء عليه. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود التي قامت بها البعثة لتحسين التنسيق والتعاون فيما بين قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وقادة كوسوفو وصربيا. ونشجع على المزيد من العمل لتقليص سوء الفهم وسوء التواصل. نشيد بدعوة الرئيس تاديتش من أجل إزالة حواجز الطرق. وقد جاءت هذه الدعوة متأخرة، ومع ذلك ينبغي الترحيب بها. ويقتضي الأمر اتخاذ خطوات أخرى لتمكين قوة كوسوفو، وفوق ذلك كله تمكين بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للقيام بولايتيهما من دون إعاقة.

أثبت الحوار أنه أنجع وسيلة للمساهمة في السلم والاستقرار المستدامين في المنطقة. ومما يكتسي أهمية قصوى إعطاء المنطقة منظور أوروبي واضح وضمان اتصالات شفافة فيما بين الأطراف. إذ أن الاتحاد الأوروبي شريك قوي وملتزم بدعم المنطقة لإيجاد حلول دائمة وبناء مستقبل أوروبي لها.

وكما شدد وزير الخارجية فيستيرفيلي بعد اجتماعه الأخير مع معالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، فمن الممكن لكوسوفو وصربيا أن تستأنفا حوارهما، فالحوار في المقام الأول حقق نتائج ملموسة.

ومن الحيوي أن يواصل الجانبان التحلي بالتزام ذي مصداقية وتحقيق مزيد من التقدم في المضي بحسن نية نحو تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الحوار الذي يسر له الاتحاد الأوروبي. وتضمن ذلك تنفيذ اتفاق ٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن إدارة نقاط العبور المشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن تعاون إقليمي شامل، والذي سيمثل أيضا مساهمة حيوية في السلام والاستقرار في المنطقة برمتها.

ونرحب بالتقدم المحرز في مجال القبول المتبادل للشهادات الجامعية، بما في ذلك الاتفاق على قيام لجنة الخبراء الأكاديميين الأوروبيين بالتصديق على الشهادات. وتلك التدابير هامة وخطوات ملموسة سيكون لها أثر مباشر وإيجابي على شعب كوسوفو.

إزاء تلك الخلفية، مما يبعث على مزيد الأسف أنه حتى الآن لم يحدد موعد لعقد اجتماع من أجل حوار جديد. ونحض الطرفين على الاتفاق على ذلك في أقرب وقت ممكن.

أما الآن، فلدي بضع ملاحظات على سيادة القانون والأمن. يسر ألمانيا أن تلاحظ أن عام ٢٠١١ شهد انخفاضا في العدد الإجمالي للجرائم العامة بالمقارنة مع عددها في العام الفائت. كذلك نهنئ شرطة كوسوفو على العمليات الناجحة التي قامت بها ضد الجريمة المنظمة، ومثابرتها في مكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات. ونشجع كوسوفو وصربيا على الاستمرار في تعزيز التعاون بين وزارتي العدل لديهما.

فيما يتعلق بالإدعاءات التي أثيرت حول ما يسمى بـ ”تقرير مارتي“، أود مرة أخرى أن أشدد على أن ألمانيا تأخذ تلك الادعاءات على محمل الجد فعلا. ويقتضي الأمر إجراء تحقيق في جميع الجرائم المزعومة، بما في ذلك أعمال الاختطاف، والاحتجاز، وسوء المعاملة وأعمال القتل التي وقعت خلال الفترة موضع التساؤل. ومن هنا، نؤيد تأييدا كاملا العمل الذي قامت به فرقة العمل الخاصة المعنية

بالتحقيق التي أنشأها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بقيادة السفير كلينت وليامسون.

نرحب بآخر المستجدات الواردة في التقرير الحالي عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/72)، ونتطلع قدما إلى مواصلة إبلاغ المجلس عن عمل فرقة العمل. أود أن أكرر أنه لا يساورنا أدنى شك بأن فرقة العمل لديها القدرات والكفاءة والاختصاص للقيام بتلك التحقيقات. لقد تحقق الكثير. ومن الجدير بالذكر أن ١٩ موظفا من أصل الـ ٢٥ موظفا المأذون بهم قد بدأوا عملهم، بما في ذلك المدعون العامون، والمحققون، والمحللون وموظفو الدعم. وتقوم فرقة العمل المعنية بالتحقيق بتحليل المعلومات المجمعة، بما في ذلك تلك المعلومات التي قدمتها البعثة بوصفها جزءا من عملية الانتقال.

عقد السفير وليامسون العديد من الاجتماعات البناءة مع رؤساء الدول والحكومات فضلا عن السلطات المختصة في كوسوفو وصربيا وألبانيا. لذلك يسرنا أيما سرور أن نرى أنه ليست بريشتينا وحدها التي أكدت على أعلى مستوى سياسي تعاونها الكامل مع فرقة العمل والتحقيقات التي تجريها، بل أيضا أكدت ذلك بلغراد وتيرانا.

اجتمع المدعي العام الصربي المعني بجرائم الحرب، السيد فلاديمير فوكتشفيتش، مع الرئيس وليامسون. ووفقا لوسائط الإعلام المحلية بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير وُصف نهجه بأنه ”جدي للغاية في منتهى المهنية“.

وفي الآونة الأخيرة، في أعقاب الزيارة التي قام بها السفير وليامسون إلى تيرانا،كررت الحكومة والسلطات الألبانية التزامها بالتعاون الكامل مع فرقة العمل الخاصة للتحقيق. وتكرر ذلك مرة أخرى في الرسالة التي بعث بها بالأمس نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية ألبانيا إلى المجلس.

إزاء تلك الخلفية، نثق بأن جميع الحكومات سوف تواصل الاستجابة إلى أي نداء محتمل من أجل المساعدة. وذلك من شأنه أن يكفل قدرة فرقة العمل على إجراء التحقيق في كوسوفو وخارجها.

أود أن أختتم كلمتي بتكرار تقديرنا للمساهمات التي قدمتها البعثة ونشيد بتفاني وخدمة موظفيها. ستواصل ألمانيا تكريس اهتمام كبير للتطورات في كوسوفو. وسنواصل أيضا تعزيز المستقبل الأوروبي المشترك والمتشاطر بين صربيا وكوسوفو.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السيد إدموند موليه، مساعد الأمين العام لشؤون عمليات حفظ السلام على تقديمه تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2012/72). نرحب بمشاركة معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا في جلسة اليوم ونشكره، ونشكر السيد أنور خوجة على بيانيهما.

إن أذربيجان تحترم سيادة صربيا ووحدة أراضيها ولا تعترف بإعلان الاستقلال بصورة انفرادية من جانب كوسوفو. إن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الأساس القانوني الملزم لحل مسألة كوسوفو وإشاعة الأمن في المنطقة. ويوجز القرار المبادئ التوجيهية الواضحة والخطوات التي يتعين اتخاذها صوب تسوية شاملة في إطار عملية سياسية ومفاوضات.

فلا الاختلافات في الرأي بشأن تفسير القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا عدم إحراز تقدم في المفاوضات السياسية يمكن الدفع بها لتبرير العمل الانفرادي. وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ لم تتطرق إلى مسألة الآثار القانونية لإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد. ووفقا لذلك،

لم توضح المحكمة ما إذا كان لدى كوسوفو الحق في الانفصال بصورة انفرادية عن صربيا، وبشكل عام، ولا ما إذا كان هذا الانفصال متطابق مع القانون الدولي، ولا ما إذا كان إعلان كوسوفو للاستقلال قد أدى إلى قيام الدولة أم عدمه. فقد تركت المحكمة التساؤل بشأن حالة اعتراف الدول الأخرى بكوسوفو من دون إجابة.

إن المحاولات الرامية إلى فرض حلول انفرادية على حالات الأزمات وآثارها البعيدة المدى، بما في ذلك بشكل خاص، عندما تتحكم بهذه الأعمال عوامل من الخارج أو اقترانها بمساعدة خارجية أو حتى بتدخل عسكري أجنبي، ما برحت تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره التفاؤلي:

”وتكذب الدينامية في الميدان، ولا سيما في شمال كوسوفو، الافتراضات المتفائلة بأن حلولاً دائمة يمكن أن تنبثق ببساطة عن الوضع القائم، من دون أن تكون هناك رؤية قوية لسُبل المضي قدما ولمشاركة المجتمع الدولي على نحو موحد“. (S/2012/72، الفقرة ٥٢).

حقاً، إن التصعيد الخطير للحالة وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في المنطقة تظهر الآمال المراوغة للذين يفضلون الإجراءات الانفرادية للتوصل إلى حل يرتكز على التفاهم المشترك وتوافق الآراء.

يساور أذربيجان عميق القلق من جراء التوتر والمواجهات العنيفة التي لوحظت في شمال كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحيط علماً بالجهود الرامية إلى وقف تصاعد التوتر، وندعو جميع أصحاب المصلحة في الميدان إلى الانخراط في الحوار والعمل معاً لإعادة الاستقرار.

من المهم، في ظل هذه الظروف الصعبة، أن يواصل الطرفان المشاركة بصورة بناءة في الحوار الذي يقوم بتيسيره الاتحاد الأوروبي. وتستحق بعض النتائج الإيجابية التي تحققت حتى الآن في إطار ذلك الحوار والتقدم الملحوظ في تنفيذ الاتفاقات المبرمة سابقاً الثناء وينبغي توطيدهما. ونأمل ألا تواجه المناقشاتُ بشأن المنظور الأوروبي، لا سيما فيما يتعلق بترشيح صربيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، المزيد من التأخير.

يسرنا أن نلاحظ بعض السمات الإيجابية في التنمية الاقتصادية لكوسوفو، ومن ذلك نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة عام ٢٠١١، والأداء المالي المُرضي. وفي الوقت نفسه، كما لاحظ الأمين العام في تقريره، تشكل بعض التدابير التشريعية بشأن المسائل المتصلة بالخصخصة خروجا عن إطار العمل ذي الصلة الذي أرسته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لا تزال الحالة المتعلقة بعودة الأشخاص المشردين داخلياً، لا سيما تناقص معدل حالات العودة، تشكل شاغلاً يتطلب مضاعفة الجهود. ومن الضروري أيضاً، من أجل المصالحة فيما بين الطوائف، أن يستمر التعاون على مسألة الأشخاص المعتبرين في عداد المفقودين وحماية التراث الديني والثقافي.

يساور أذربيجان القلق من جراء التقارير المتعلقة بالاتجار في الأعضاء البشرية، وتعتقد أن التحقيق في هذه الجريمة الخطيرة يخدم بالتأكيد مبادئ العدالة وسيادة القانون. ونتطلع إلى أن تقوم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بإجراء تحقيق موضوعي. وفي الوقت نفسه، من أجل كفالة العدالة والشفافية، نؤيد الرأي الداعي إلى أن يأذن مجلس الأمن بهذه العملية وأن تخضع للمساءلة أمامه.

وفي الختـام، أود أن أحيـي بعثـة الأمـم المتحـدة في كوسوفو، تحت قيادة المبعوث الخاص ظريف، على ما بذلته من جهود وما اضطلعت به من دور مهم في المحافظة على السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها.

السـيد هارديـب سـنغ بـوري (الهنـد) (تكلـم بالإنكليزيـة): أود، بـادئ ذي بـدء، أن أشـكر الأمـين العـام المساعد، إدموند موليه، على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام الشامل عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠١٢. وأود أن أشـكر معـالي الـسيد فـوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجة على بيانيهما.

نتوجه بالثناء إلى الممثل الخاص للأمين العام، ظريف، والبعثة على جهودهما الجارية من أجل تحسين الحالة في شمال كوسوفو، وعلى الخدمات التي تقدمها البعثة في مجالات مثل التصديق على الوثائق، والمساعدات القانونية المتبادلة، وتحديد مصير الأشخاص المفقودين، وحماية المواقع المعمارية والدينية، وتعزيز أنشطة منظمة اليونسكو، وتيسير تفاعل كوسوفو مع المنظمـة الدوليـة للـشرطة الجنائيـة (الإنتربـول) وغيرهـا مـن المؤسسات الدولية والدول غير المعترفة بكوسوفو. تساعد هذه الخدمات على تحسين حياة جميع سكان كوسوفو، وينبغي مواصلتها وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

كما يلاحظ تقرير الأمين العام، فإن الحالة في شمال كوسوفو لا تزال متوترة وقابلة للانفلات. ومن أجل التعامل مع هذه الحالة المتقلبة، نحث أجهزة الأمم المتحدة والوكالات الدولية على أن تستخدم الإقناع والمفاوضات بدلاً من القوة. علاوة على ذلك، يجب على جميع الأطراف أن تحاول تجنب اتخاذ خطوات من جانب واحد لتغيير الوضع القائم. وفي ذلك الصدد، نقدر الموقف المفيد الذي اتخذته حكومة صربيا من مسألة حواجز الطرق ومن الاقتراح المتعلق بإجراء استفتاء في شمال كوسوفو.

ونحيي الأطراف المعنية، وكذلك الاتحاد الأوروبي على إجراء جولتي حوار ناجحتين في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بالرغم من التوترات السائدة. لقد أحطنا علماً بأن تلك المحادثات قد أسفرت عن حدوث تقدم في مسألتي الاتفاقات المبرمة سابقاً والإدارة المتكاملة لنقاط العبور. ونأمل أن يساعد تنفيذ تلك الاتفاقات على زيادة تيسير الحياة اليومية لسكان كوسوفو.

لقد أحطنا علماً، مع الرضا، بأن رئيس الادعاء في فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو للتحقيق في ادعاءات الاتجار بالأعضاء قد استلم مهام منصبه وبدأ عمله بجدية. ونؤكد مجدداً موقفنا القائل بضرورة إجراء تحقيق شامل ومحايد في جميع جوانب المسألة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن دعمنا للممثل الخاص ظريف وللبعثة. ينبغي أن تواصل المنظمات الأخرى الموجودة في كوسوفو — منظمة التعاون والأمن في أوروبا، وقوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وغيرها – تعاونها وتنسيقها مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقاً لولاية كل منها. ونكرر دعوتنا الأطراف لتسوية جميع المسائل المتعلقة بكوسوفو من خلال التشاور والحوار بدون اللجوء إلى الإجراءات الأحادية الجانب. وبذلك فقط، يمكن تلبية تطلعات سكان كوسوفو، وإحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة، وتهيئة البيئة المؤاتية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية.

السيد تاتام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد مولي

على إحاطته الإعلامية. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على مشاركته في التداول عن بعد بواسطة الفيديو. إن استخدام التداول بواسطة الفيديو من الابتكارات الحديثة العديدة التي من شأنها، في رأينا، أن تحسن كفاءة مجلس الأمن وعمليات الأمم المتحدة في الميدان، وأرحب بأن الممثل الخاص ظريف هو واحد من الممثلين الخاصين العديدين الذين يستخدمونها.

يسرني أيضاً أن أرحب في مجلس الأمن بمعالي السيد أنور خوجة، وزير خارجية كوسوفو، ومعالي السيد فوك ييريميش، وزير خارجية صربيا.

تؤيد المملكة المتحدة أحد المواضيع الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2012/72)، وهو أن حكومة كوسوفو تواصل إحراز التقدم باتجاه التطبيع داخل كوسوفو وفي المنطقة على حد سواء. وأنا متأكد من أعضاء المجلس سيوافقون على أن ذلك من صميم مصلحة السلام والاستقرار في البلقان على المدى الطويل.

نتفق اتفاقاً تاماً مع الأمين العام في ملاحظته أن الحوار الذي يرعاه الاتحاد الأوروبي بين بلغراد وبرشتينا يظهر أن بإمكان الطرفين التوصل إلى اتفاقات عملية من أجل تحسين الحياة اليومية لشعب كوسوفو، وحيثما تم التوصل إلى تلك الاتفاقات، فإنني أتقدم بالتهنئة للمفاوضين من الطرفين على بذلوه من جهود. وأرحب بالتأكيدات التي سمعناها من وزيري الخارجية كليهما بشأن استمرار التزامهما بالحوار. وتحث المملكة المتحدة كلا الجانبين على أن يواصلا انخراطهما البناء في العملية، بل أن يتفقا سريعاً على مواعيد لعقد المزيد من الاجتماعات.

تظهر الخطوات الإيجابية التي اتخذت منذ آخر مرة ناقش فيها مجلس الأمن مسألة كوسوفو (انظر S/PV.6670)، كيف بات بمقدور أوروبا، بدعم قيم من المجتمع الدولي بأسره، أن تعالج مسائل معقدة وحساسة ناشئة داخل حدودها، وأن تحرز تقدماً فيها. ذلك هو السبب الذي يجعلنا نرحب بتعيين السيد صامويل زبوغار مؤخرا ممثلاً خاصاً للاتحاد الأوروبي لدى كوسوفو. ونتطلع إلى العمل مع المبعوث الخاص للاتحاد الأوروبي زبوغار وفريقه وهما يعملان على توجيه كوسوفو على طريق الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

لا تزال كوسوفو تحرز تقدماً خاصاً في مجالي الإصلاح القضائي والهجرة. إن انطلاق حوار رسمي في كانون الثاني/يناير مع المفوضية الأوروبية على رفع القيود عن تأشيرات السفر قد جاء نتيجةً لعمل شاق قامت به حكومة كوسوفو بهذا الخصوص. ومع ذلك، تعترف المملكة المتحدة بأن ثمة تحديات كبيرة تراوح مكانها في بعض المجالات. ويساورنا القلق من جراء تدني مستوى حالات العودة الطوعية للمشردين، أفراداً ومجتمعات. على حكومة كوسوفو أن تواصل بذل كل الجهود من أجل تيسير عودة مواطنيها على أمل أن تتم عملية طويلة المدى لإعادة التوطين وإعادة الإدماج. وتساهم المملكة المتحدة مساهمتها الخاصة في تلك العملية، ولا سيما في مركز بريزرين التاريخي.

وهناك حاجة أيضاً إلى بذل مزيد من الجهود لتعزيز سيادة القانون وحقوق الأقليات. ولا شك في أن حكومة كوسوفو تلتزم بإحراز تقدم ملموس بشأن تلك المسائل، ولا سيما في سياق التزامها بالتحضير للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف. ونرحب بعزم الحكومة على التعامل مع مواطني صرب كوسوفو في الشمال على نحو أكثر مباشرة.

لهذا السبب، من المهم لكوسوفو وصربيا على السواء أن تظلا مشاركتين في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ومثلما أكدنا في مناسبات عديدة من قبل، ما زال الحوار

حاسما بالنسبة إلى بناء التعاون العملي بين بريشتينا وبلغراد، وتحسين حياة مواطنيهما، وكفالة أن تعمل كل من كوسوفو وصربيا بطريقة أكثر استقرارا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في نهاية المطاف.

وما فتئت المسؤولية تقع على عاتق جميع أصحاب النفوذ في شمال كوسوفو، بما في ذلك حكومة صربيا، من أجل العمل بنشاط لردع أعمال العنف وخفض حدة التوترات. وذلك يشمل الامتناع عن تقديم الدعم لأي تحركات أو مبادرات تؤجج الوضع، ويشمل توفير الدعم الثابت والقاطع لكل من قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو خلال ممارسة ولايتيهما الشرعيتين – وهما الولايتان اللتان احترمتاهما تمام الاحترام على الدوام – لضمان الأمن وحرية التنقل في جميع أنحاء كوسوفو.

ولا تزال الحالة تستحق اهتماما وثيقا، مثلما أكد الأمين العام المساعد موليه. ويتضح أن ثمة حاجة إلى استمرار الاتجاه المؤقت الذي ساد في الأشهر القليلة الماضية نحو إيجاد حالة أكثر استقرارا في شمال كوسوفو والبناء عليه.

لقد استمعنا اليوم إلى إشارات تتعلق بالادعاءات المعنية بالاتجار بالأعضاء البشرية، وهو ما يرد في تقرير السناتور ديك مارتي إلى مجلس أوروبا. إن المملكة المتحدة تأخذ هذه الادعاءات على محمل الجد وتواصل تقديم دعمها الكامل للسفير ويليامسون ولفرقة العمل التابعة له، اللذين يجريان تحقيقا دقيقا وشاملا في تلك المسائل الحساسة.

ونرحب بالتعهدات العامة التي قطعتها حكومات صربيا وألبانيا وكوسوفو حيال التعاون مع التحقيقات التي يجريها السفير ويليامسون. وألاحظ التأكيدات المرحّب بها الصادرة اليوم عن كلا وزيري الخارجية بأن سلطاتهما ستوفر المساعدة الكاملة للتحقيق. ونشعر بالتشجيع كذلك إزاء رسالة دولة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في ألبانيا، السيد إدمون هاكسهيناستو، التي عُمّمت على أعضاء المجلس في ٦ شباط/فبراير، وتعهد فيها باتخاذ جميع الخطوات التشريعية اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على تعاون الحكومة الألبانية مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. إن تلك التطورات تعزز ثقتنا بأعمال فرقة العمل التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي وبقدرتها وسلطتها وولايتها القضائية الرامية إلى إجراء تحقيقات مفصلة وشاملة. وأشعر بأسف عميق تجاه تشهير أحد أعضاء المجلس في بيان سابق بنزاهة التحقيق.

لقد كانت سنة ٢٠١١ بشكل عام جيدة لكوسوفو، التي زادت خلالها من توطيد استقلالها، إذ هناك الآن، حسبما أعلم، ٨٥ بلدا اعترفت بها. علاوة على ذلك، إن الاستنتاجات التي خلص إليها مجلس الشؤون العامة التابع للاتحاد الأوروبي في ٢٧ كانون الثاني/يناير تمثل خطوة هامة إلى الأمام في علاقة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وكما يوضح تقرير الأمين العام، من الأهمية بمكان أن تُبقي كوسوفو تركيزها منصباً على الإصلاح.

وتتشاطر المملكة المتحدة الأمل الذي أعرب عنه الأمين العام المساعد موليه من أن عام ٢٠١٢ يمكنه أن يكون عاما يجري فيه اغتنام الفرص. وهذا يعني، في رأينا، التزاما خاصا ومستمرا وكاملا من كلا الجانبين بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي.

وتواصل المملكة المتحدة الاعتقاد أن مستقبل كوسوفو يكمن في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب سائر البلدان في غرب البلقان. وسوف نعمل جاهدين لمساعدة حكومة كوسوفو على تحقيق هذا الهدف، وما زلنا ملتزمين بأعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في كوسوفو لدعم هذا الطموح.

السيد برينس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد إدمون موليه، على إحاطته الإعلامية، والممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، على المشاركة في هذه المناقشة عن طريق الفيديو، وهي ممارسة تحظى بالترحيب في هذا الوقت من القيود المتعلقة بالميزانية. كما أرحب بحضور وزيري خارجية صربيا وكوسوفو هنا في القاعة.

نبدأ هذا العام على أمل أن يأتي الالتزام الدينامي في أعقاب الفترة الأخيرة من التوترات المتزايدة. لدينا سبب للتفاؤل. فالحوار بين بلغراد وبريشتينا، الذي انطلق قبل سنة تقريبا بتيسير من الاتحاد الأوروبي، قد أسفر عن نتائج إيجابية. إذ أقامت سلطات صربيا وكوسوفو قناة منتظمة للاتصال فيما بينها؛ وأبرمت اتفاقات عدة بهدف تحسين الحياة اليومية للسكان، بدأت آثارها بالظهور. ومع ذلك، هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي القيام به.

إن هذه الجهود الأولى نحو تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح. ونشجع بلغراد وبريشتينا على مواصلة الحوار بشكل بنّاء وعملي بغية التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة. ونحن على اقتناع خاص بأنه من الممكن التوصل إلى اتفاق على مشاركة كوسوفو في المنتديات الإقليمية.

بالتأكيد ستكون الشجاعة السياسية مطلوبة من كلا الجانبين. فيجب على الطرفين ألاّ يستسلما لتجربة الانطواء على الذات، التي يمكن أن تنشأ في سياق اقتصادي واجتماعي صعب. وعليهما أن يواصلا البحث عن الحلول التوفيقية المطلوبة، بغية تحقيق البلدين المصالحة الإقليمية والتقارب الأوروبي. فاستقرار منطقة البلقان برمتها معرّض للخطر.

ويبرز الأمين العام بحق في تقريره (S/2012/72) التصريحات الإيجابية الصادرة عن القادة في بريشتينا وبلغراد، التي تحظى بترحيبنا. وفي ذلك السياق، من الأهمية بمكان لرئيس الوزراء تاديتش أن يقنع صرب كوسوفو بأن الصرب والألبان يتقاسمون مستقبلا مشتركا ومصالح مشتركة في شمال كوسوفو. وندعو حكومة كوسوفو إلى العمل من أجل كفالة التكامل السلمي في شمال كوسوفو، عن طريق دعوة السلطات هناك إلى الجلوس إلى الطاولة بهدف مناقشة هذه المسألة. والحكم الذاتي في شمال كوسوفو ضمن الإطار القانوني لكوسوفو هو في مصلحة كوسوفو واستقرارها وتكاملها الإقليمي والأوروبي، لأن الهدف الرئيسي للبلدين يتمثل في إعادة الانضمام إلى أسرتهما الأوروبية. أمّا أولئك الذين يواصلون استخدام النزعات العرقية كمنبر سياسي فهم يعيشون في القرن غير الصحيح.

ولاحظنا كذلك البيانات الأخيرة التي أدلى بها الرئيس تاديتش. ونرحب مع الاهتمام باقتراحه الذي يتألف من أربع نقاط والذي يدعو إلى تنفيذ اللامركزية، وتوفير الضمانات لصرب كوسوفو، والبحث في مركز الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وأماكنها المقدسة، وتسوية المسائل المتعلقة بالملكية. وهذه المقترحات سوف تمهد الطريق أمام التوصل إلى مصالحة دائمة بين صرب كوسوفو والألبان دون التشكيك في استقلال كوسوفو ووحدة أراضيها. وخطة أهتيساري توفر للطرفين أساسا متينا للبناء عليه وإقامة حكم ذاتي واسع النطاق للصرب في الشمال، وتعزيز حقوق الأقليات، وحماية تراثهم الديني.

واسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى الحالة على الأرض في شمال كوسوفو. يحدونا الأمل أن تؤدي الاتفاقات التي تم إبرامها في بروكسل، إن لم يكن تخفيف حدة التوترات، إلى تيسير الحياة اليومية للسكان على الأقل، الذين هم أول ضحايا الذين لديهم مصلحة على كلا الجانبين في التسبب

بوقوع حوادث وبإنشاء منطقة خارجة عن القانون تفضي إلى الاتجار بجميع أنواعه.

إن موقفنا الموضوعي لم يتغير. فأفراد الشرطة والجنود المنتشرون في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي لا يمكن اعتبارهم أطرافا في الصراع. وأي هجوم عليهم غير مقبول، وكذلك أي عقبة أمام حرية تنقلهم. فالمجتمع الدولي موجود في كوسوفو للحفاظ على الأمن والاستقرار على أرض الواقع، بما في ذلك احترام حرية التنقل وتعزيز سيادة القانون، وفقا لقرارات مجلس الأمن.

إننا نرحب بدعوة رئيس صربيا القاضية برفع الحواجز في شمال كوسوفو. ومرة أخرى، ندعو بلغراد إلى أن تستخدم كل نفوذها لاستعادة حرية الحركة هناك والتنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، ولا سيما الاتفاق المتعلق بالإدارة المتكاملة لنقاط العبور. كما ندعو السلطات الصربية إلى أن تتعاون تعاونا تاما مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وطلباتنا وتوقعاتنا هي، بطبيعة الحال، نفسها بالنسبة إلى بريشتينا.

وأود أن أقول كلمة أخيرة عن التحقيق بشأن الادعاءات المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية، وهو ما يرد في تقرير مارتي. نظراً لخطورة هذه الادعاءات، تود فرنسا أن تنكشف الحقيقة، وإذا وُجد أن هذه الادعاءات حقيقية، فيجب تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة.

ولهذا السبب أيدنا إنشاء فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المكونة من ١٩ عضوا، وتعيين شخص من ذوي الخبرة الواسعة، كلينت وليامسون، كبيرا لمدعيها العامين. إن أعماله طوال حياته المهنية معروفة جيدا في هذه القاعة. حياده لا يرقى إليه الشك. ونتوقع أن تجري فرقة العمل تحقيقاها في كوسوفو وخارج حدودها، وهو ما يمكن أن تفعله في القضايا المتعلقة بجرائم ارتكبها مواطنو كوسوفو. وأود أن أشير إلى أن دول المنطقة أعربت عن ثقتها في السيد وليامسون وأكدت له تعاونها الكامل على المستويين السياسي والقانوني.

وتشجعنا بوجه خاص الالتزامات التي قطعت في هذا الصدد من جانب رئيس وزراء ألبانيا، كما هو مؤكد في الرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من السلطات الألبانية في ٦ شباط/فبراير. كما يسرني أن ألاحظ أن كبير المدعين العامين سوف يعتمد جزئيا على العمل الذي قامت به بالفعل بعض المؤسسات، وخاصة مجلس أوروبا. أخيرا، أود أن أؤكد، كما هو مبين في تقرير الأمين العام، أن السيد وليامسون سيجري أيضا تحقيقات في المزاعم بسوء المعاملة والاحتجاز والاختطاف والقتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونرى أن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون لديها الموارد والإرادة والقدرة على استكمال هذا التحقيق المعقد بطريقة محايدة ومستقلة، شريطة أن تتمكن من العمل دون تدخل سياسي ومع احترام القواعد الأساسية للسرية التي تسري على هذه الأمور. وبطبيعة الحال، يجب أن تتمكن بعثة الاتحاد الأوروبي من ضمان حماية الشهود. وفي هذا الصدد، فإننا نتوقع أيضا أن تقدم إلى مجلس الأمن استكمالات دورية تحتوي على أدق المعلومات الممكنة عن الخطوات المتخذة لمتابعة التحقيقات. يمكن إدراج تلك الاستكمالات في التقارير ربع السنوية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد مورايس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية وعلى عرضه تقرير الأمين العام (S/2012/72). وأرحب بحضور السيد فريد ظريف بيننا

اليوم عن طريق التداول بالفيديو. وأود أيضا أن أرحب بوزيري الخارجية فوك يريميتش وأنور خوجة وأن أشكرهما على بيانيهما.

سوف أركز بياني على ثلاثة جوانب محددة. الأول هو الاستفتاء بشأن قبول مؤسسات جمهورية كوسوفو، الذي يجري التخطيط له في شمال كوسوفو. لقد أدان بالفعل المجتمع الدولي بصورة عامة وجمهورية صربيا بوضوح تام هذا المشروع.

إن الخطاب الذي يشكل الأساس لبعض الجهات الفاعلة في شمال كوسوفو التي تروج لفكرة إجراء الاستفتاء لا يساعد عملية تحسين العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، ويمكن أن يزعزع الاستقرار في كوسوفو. وهو يوضح إلى أي مدى تتابع بعض الجهات الفاعلة في شمال كوسوفو جداول أعمال مستقلة. في هذا الصدد، لا بد من تسليط الضوء على رفض الرئيس بوريس تاديتش لتقسيم كوسوفو، والترحيب به ترحيبا كبيرا. في الواقع، إن هذه المبادرة غير المقبولة تمثل تحديا للسلامة الإقليمية لكوسوفو. وعلاوة على ذلك، فإنها تبتعد عن المسار المقبول نحو السلام والاستقرار في المنطقة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). المقصود بها ممارسة الضغوط على حكومة جمهورية صربيا وتعطيل مسار صربيا الواضح والمستحق، بل والضروري نحو التكامل الأوروبي.

الجانب الثاني هو الحالة الناجمة عن حواجز الطرق في شمال كوسوفو. في تشرين الثاني/نوفمبر على وجه الخصوص، شهدنا اشتباكات عنيفة بين صرب كوسوفو وقوة كوسوفو. لست بحاجة إلى الإشارة إلى مدى عرقلة تطبيع العلاقات في شمال كوسوفو بسبب الحواجز والعنف المتصل بها. تشكل الحواجز أيضا عقبة واضحة في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية الحرة بين صربيا وكوسوفو، التي تمثل بعدا هاما من المفاوضات الجارية في الاتحاد الأوروبي لتيسير الحوار.

يجب أن ندين بشدة استمرار وجود الحواجز. إنها تحول بين سكان شمال كوسوفو وبين الحياة الطبيعية. إنها تحول دون تنفيذ القوات الدولية في كوسوفو بشكل كامل للولايات التي أناطها بها المجلس ودون أداء واجباتها تجاه السكان. وأخيرا، إنها تشكل مصدر توتر كبير وبالتالي تخيم بظلال دائمة على المفاوضات والحوار بين الطرفين. إن هذه المفاوضات حاسمة في الواقع. إن الحواجز تسجن صرب كوسوفو في حالة تزداد فيها، نتيجة أفعالهم، صعوبة التوصل إلى حل مقبول للجميع. ويسعدني أن أكرر نداء الرئيس بوريس تاديتش لتفكيك الحواجز.

أخيرا، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز الجانب الثالث، وهو التقرير المتعلق بأنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (انظر S/2012/72، المرفق ١). أود أن أؤكد على النطاق الطموح لأنشطة البعثة، والذي يشمل كفالة المساءلة عن جرائم الحرب، واستئصال شأفة الفساد، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار في الأعضاء البشرية، والتحقيق في المزاعم التي وردت في تقرير مارتي ديك.

تشيد البرتغال بالجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وترحب بالنشاط الأخير لكبير المدعين العامين لفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات، السفير كلينت وليامسون. إن الاتصالات التي أقامها مع رؤساء وحكومات صربيا وألبانيا وكوسوفو، فضلا عن الدعم القوي الذي حشده لمهمته، تسمح لنا أن نتوقع تعاونا شفافا وفعالا من جميع المعنيين. إنه يثير أيضا الآمال بشأن النتائج الأولية التي توصلت إليها البعثة، والتي نود معرفتها في القريب العاجل، وأن تظل الجهود الحثيثة لكشف الحقيقة الكاملة وراء المزاعم بارتكاب جرائم شنيعة هي هدفنا النهائي.

في هذا السياق، أود أن أشير مع التقدير الكبير إلى الرسالة الأخيرة من نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في ألبانيا، التي جرى التعهد فيها بالتعاون الكامل مع إجراءات التحقيق التي تضطلع بها بعثة الاتحاد الأوروبي. وتمشيا مع موقفنا دائما بشأن الجرائم الخطيرة، سواء في المنطقة أو في مكان آخر، نعتقد أن الإفلات من العقاب في حد ذاته ليس أمرا لا يطاق فحسب، بل وعقبة في طريق السلام. يجب إجراء تحقيق كامل في هذه المزاعم، وإذا تأكدت، يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، فقد اعتمد كلا الجانبين على أعلى المستويات موقفا تصالحيا بدرجة أكبر في بعض الأوجه الهامة وجددا الجهود الرامية إلى تحقيق النتائج. نحن نشجعهما على المضي قدما على هذا الطريق. لقد أحرز تقدم في الحوار بين بلغراد وبريشتينا. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، تم التوصل إلى اتفاق آخر بشأن الإدارة المتكاملة لنقاط العبور، والتي نأمل أن يساعد، بمجرد تنفيذه، على تطبيع الحالة في شمال كوسوفو. وعلاوة على ذلك، شهدنا خطوات مشجعة نحو تنفيذ الاتفاقات السابقة.

ونكرر نداءنا لكلا الطرفين لمواصلة التزامهما بهذه العملية والتوصل إلى حلول وسط. وعلينا ألا نسمح لأصحاب مصلحة ثانويين غير مسؤولين بالاضطلاع بدور مفسد لا يتناسب مع إسهامهم في السلام والاستقرار وتمثيلهم بين السكان. ولذلك يجب أن يواصل مجلس الأمن الاضطلاع بدوره الحاسم في ضمان الاستقرار في كوسوفو والمنطقة، كما أكد السيد موليه.

تعتقد البرتغال أن المنظور الأوروبي لصربيا وكوسوفو يشكل تشجيعا هاما لكلا الطرفين بالإبقاء على مشاركتهما البناءة في المفاوضات. وفي حين أننا ندرك التحديات التي تنتظرنا، نشدد على أن الوقت له أهمية قصوى في هذا الصدد. نناشد كلا الطرفين تجديد جهودهما، على كل من الصعيد الداخلي والصعيد الثنائي، وذلك لإحراز تقدم بشأن جميع القضايا الأساسية.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن تقدير البرتغال ودعمها الكامل للأعمال الهامة التي يجري تنفيذها في كوسوفو من جانب شتى صور الوجود الدولي هناك، وأساسا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص فريد ظريف.

السيد ترار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام المساعد إدموند موليه على إحاطته الإعلامية بشأن كوسوفو في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونود أيضا أن نشكر معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجة على بيانيهما. ونلاحظ أيضا مشاركة الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف.

كانت هناك بعض التطورات الإيجابية في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويسرنا أن نلاحظ أن الجولتين السابعة والثامنة للحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي عقدتا في بروكسل، وتم التوصل خلالهما إلى اتفاق بشأن تطبيق مفهوم الاتحاد الأوروبي للإدارة المتكاملة لنقاط العبور. وينتظر أيضا التوقيع قريبا على البروتوكول الفني لتنفيذ هذا الاتفاق. ونأمل أن يساعد تنفيذ هذا الاتفاق في جميع نقاط العبور على إزالة عوامل الإثارة التي كانت مصدرا رئيسيا للتوترات الأخيرة في كوسوفو. ونحيط علماً مع الارتياح بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن السجلات العقارية وحرية التنقل وقبول الشهادات الجامعية.

ونقدر جهود الممثل الخاص للأمين العام لنزع فتيل التوتر في شمال كوسوفو. وما زالت بعثة الأمم المتحدة المؤقتة للإدارة في كوسوفو تقوم بدور مهم في ضمان الاستقرار في

كوسوفو. وعلى كل عناصر الوجود الدولي في كوسوفو أن تحافظ على الحياد أثناء أداء كل منها لولايته.

ونرحب بالبيانات الإيجابية الصادرة عن بلغراد عن إيجاد حل توافقي بشأن كوسوفو. كما أننا نقدر جهود القيادة في بريشتينا لاعتماد موقف أكثر تصالحاً إزاء السكان في الشمال. والمؤشرات التصالحية من الجانبين تهيئ الظروف المفضية إلى كسب التأييد الشعبي لحل القضايا المعلقة.

غير أننا نلاحظ مع القلق أن الحالة الأمنية العامة في شمال كوسوفو ما زالت هشة. ومن شأن خطوات مثل الاستفتاء المزمع أن تزيد من حالة الاستقطاب والتشدد في المواقف والتوجهات. وينبغي تحاشي التدابير من هذا القبيل، لأن من شأنها تقويض الحوار والحل السلمي لمشاكل كوسوفو. ونؤيد التحقيقات المحايدة في مزاعم المعاملة اللاإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية.

إن تحقيق السلام الدائم يتطلب الرؤية وإبداء المرونة من قبل قيادة الجانبين. والقادة مسؤولون أيضاً عن تهيئة جماهيرهم لتقديم التنازلات الضرورية. ونحث كل الأطراف على مواصلة الحوار والتفاعل من أجل تحقيق السلام الدائم في كوسوفو.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر الأمين العام المساعد إدمون موليه على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ونرحب أيضاً بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، عبر التداول بالفيديو في هذه الجلسة اليوم.

ونرحب بوجود وزير الخارجية ييريميتش في المجلس ونشكره على بيانه. كما نرحب بالسيد خوجة ونشكره على بيانه.

بداية، يود وفدي أن يؤكد موقفه من أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لا يزال سارياً ويشكل أساساً لحل الموقف في كوسوفو. ولذلك، يتعين على الوجود الدولي في كوسوفو، بما في ذلك قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الإبقاء على الوضع الحيادي في تنفيذ ولاياتها، وفقاً للبيان الرئاسي S/PRST/2008/44، الذي اعتمده المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

وجنوب أفريقيا تؤيد عملية الحوار التي ييسر لها الاتحاد الأوروبي بين الجانبين، بريشتينا وبلغراد، كما أذنت بذلك الجمعية العامة. ويسرنا أيضاً استئناف هذا الحوار وإجراء الجولتين السابعة والثامنة من المفاوضات في بروكسل في أواخر العام الماضي. وتمثل هذه الاتصالات المباشرة المنتظمة بين الطرفين أحد التدابير الهامة لبناء الثقة التي نأمل أن تعزز الثقة وتسمح للأطراف بمعالجة قضاياها المعلقة. والمناقشات الأخيرة في بروكسل أثبتت أن الأطراف تستطيع من خلال الحوار أن تتفق على عدد من القضايا الهامة، ومنها إدارة نقاط العبور.

غير أن جنوب أفريقيا ما زالت تشعر بالقلق لأنه منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ما زال الوضع متوتراً وغير مستقر، وخاصة في شمال كوسوفو. ونحن ندين كل أشكال العنف من جانب كل الأطراف، بما في ذلك الهجمات ضد قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وهذا العنف يهدد الاستقرار والسلام في المنطقة. ويتعين على الأطراف كافة أن تمارس ضبط النفس وأن تمتنع عن الاستخدام غير الضروري للقوة. وليس من شأن العنف واستخدام القوة المفرطة إلا تقويض المكاسب التي حققتها الأطراف في عمليات الحوار، مما سيفضي في النهاية إلى جعل المصالحة أكثر صعوبة.

ووفـدي يـشعر بـالقلق أيـضاً إزاء تـدهور العلاقـات الإثنيـة في أنحـاء كوسـوفو. فالثقـة بـين الأعـراق تبقـى حيويـة الأهميـة. والإعلانـات التـصالحية العامـة مـن قبـل قـادة الجـانبين تمثل إسهامات محمودة وبناءة صوب المصالحة.

وقـد أحطنـا علمـاً مـع التقـدير بـالالتزام الـذي أبدتـه شـرطة كوسـوفو في مكافحـة الأنـشطة الإجراميـة، كالجريمـة المنظمـة والاتجـار بالأشـخاص والاتجـار بالمخـدرات. ونتيجـة لـذلك، انخفـض معـدل الجـرائم الـشائعة بـشكل عـام مقارنـة بالعام السابق.

ونود أن نكـرر القلـق الـذي أعـرب عنـه الأمـين العـام إزاء "مـا يبـدو مـن تبـاطؤ التقـدم المحـرز في قـضيتين رئيـسيتين لا بد منهما لتحقيق المصالحة، وهما: العودة الطوعية للنـازحين وتحديـد مـصير المفقـودين". (*S/2012/72*، الفقـرة ٥٥). وفي هذا الصدد، يحث وفـدي الأطـراف كافـة علـى إبـداء التعـاون والمرونـة في إيجـاد حلـول لهـذه المـسائل المعلقـة. وتبقـى المفاوضات بمثابة النـهج الوحيـد للوصـول إلى حـل مفيـد علـى نحو متبادل ومستدام.

بالنـسبة للمـزاعم بـشأن الاتجـار بالأعـضاء البـشرية، نكرر موقفنا بضرورة إجراء تحقيق موثـوق بـه وشـامل ومحايـد ومستقل في تلك المزاعم.

ومـرة أخـرى، تحـث جنـوب أفريقيـا الطـرفين علـى الامتنـاع عـن أي عمـل مـن شـأنه أن يقـوض مـا تحقـق مـن إنجـازات في عمليـة الحـوار. ولـذلك، نـدعو الطـرفين إلى إبـداء المرونة بغية تعزيز تفاعلـهما وحـل القـضايا المعلقـة وضـمان أن تسود المصالحة.

أخـيراً، أود أن أعـرب عـن تقـدير جنـوب أفريقيـا ودعمهـا للـدور الـذي تقـوم بـه بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو، بقيـادة الـسيد فريـد ظريـف، في تنفيـذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد ألثاني (كولومبيـا) (تكلـم بالإسـبانية): أشـكر الأمـين العـام المساعد لعمليـات حفـظ الـسلام، الـسيد إدمـون موليه، على إحاطته الإعلامية المفـصلة عـن الأحـداث الأخـيرة والتقـدم المحـرز في تنفيـذ ولايـة بعثـة الأمـم المتحـدة لـلإدارة المؤقتـة في كوسـوفو. وأرحـب أيـضاً بـوزير خارجيـة صـربيا، السيد فوك ييريميتش، ووزيـر خارجيـة كوسـوفو، الـسيد أنـور خوجـة، وأشـكرهما علـى حـضورهما. وأعـرف أن الأحـوال الجوية في أوروبا شتاء تجعل السفر إلى نيويورك مسألة صعبة، ولذا، فإن تصميمهما على المـشاركة في الجلـسة هـذه يـستحق منا الشكر.

ونرحـب أيضاً بالوجود عبر التـداول بالفيـديو للممثـل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، الـذي يوضـح تقريـر الأمـين العـام (S/2012/72) المعـروض علينـا انـشغاله بالعمـل بشكل مكثف مع القادة المحليين والقادة في بلغراد وبريشتينا.

ونحـن نأسـف للحـوادث وأحـداث العنـف المختلفـة التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة، وبالتالي نؤكد على الطـابع الأساسي الأهمية للعمل الذي تقـوم بـه البعثـة في تخفيـف حـدة التوترات ومنـع تكـرار تلـك الأحـداث. كمـا نأسـف لأعمـال التخريـب ضـد الكنـائس والمقـابر والتهديـدات ضـد الـصحف وغير ذلك من أشكال العنف التي من شأنها أن تعوق التعـايش السلمي.

فيما يتعلق بالمزاعم بـشأن الاتجـار بالأعـضاء البـشرية، الـتي أوردهـا الـسيد ديـك مـارتي في تقريـر قدمـه إلى مجلـس أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، نحيط علماً بالبدايـة الإيجابية لعمل السيد كلينت وليامسن، المدعي العام الأساسـي لفرقة العمل المكلفـة بـالتحقيق والتابعـة لبعثـة الاتحـاد الأوروبي المعنيـة بـسيادة القـانون في كوسـوفو. ونأمـل أن يعطـي عملـه زخمـاً متجـدداً لـسرعة الانتـهاء مـن التحقيقـات بغيـة ضـمان تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة.

وكولومبيا تنظر بتفاؤل إلى التقدم المحرز بشأن مسائل تعود بالنفع المباشر على المواطنين، كالسجل المدني والسجلات العقارية، وتحسين حرية التنقل وتسجيل السيارات، وبصفة خاصة إمكانية الإدارة المشتركة للمعابر الحدودية، فتلك مجالات نزاع ذات حساسية كبيرة بين الجانبين.

ونشعر بالتفاؤل بشكل خاص إزاء استئناف الحوار الذي ييسر له الاتحاد الأوروبي. وكولومبيا تشدد على أهمية البناء على الأرضية المشتركة التي يمكن من خلالها إحراز التقدم وتحقيق المصالحة بشكل سلس. ونشعر بالقلق حيال تباطؤ معدل العودات الطوعية للمشردين وركود التحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين. ولذلك نرى أن من الضروري بذل المزيد من الجهود ليس في حشد الإرادة السياسية وحدها بل أيضا في حشد الموارد الفنية والتعاون. وتضطلع تلك المسائل بدور بالغ الأهمية في عملية المصالحة وينبغي أن تحظى بالالتزام الكامل لجميع الأطراف المعنية وبتأييد المجتمع الدولي.

وفي تحديد أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على البعثة أن تواصل تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة بالتعاون مع الأطراف المعنية وطوائف كوسوفو والوكالات الإقليمية والدولية. وستكون أعمال بعثة الأمم المتحدة بالغة الأهمية لإقناع الأطراف بإبداء الاعتدال وتعزيز الحوار بغية التوصل إلى حلول مستدامة للتراعات التي طال أمدها.

وأخيرا، نناشد الطرفين اتخاذ تدابير لتخفيف حدة التوتر وتجنب نشوب أزمات جديدة، والعمل بالعزم السياسي اللازم على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، لأن ذلك هو السبيل الحقيقي للمضي قدما نحو تحقيق السلام.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وابن وطني إدمون موليه على توليه عرض التقرير لنا. كما أود أن أرحب بالوجود الافتراضي للممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف.

إن التقرير المعروض علينا اليوم لا يدع مجالا للشك في الوظيفة الهامة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ونعرب عن تأييدنا للبعثة ونناشدها مواصلة الاضطلاع بولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في جميع الأنشطة التي تنفذ في كوسوفو وتشمل كامل الوجود الدولي في كوسوفو وقوة كوسوفو، التي لا بد أن تتصرف بالحياد الصارم والتراهة.

ونشعر بالقلق من الحالة الأمنية في شمال كوسوفو، التي لا تنشئ تحديات إضافية للأمم المتحدة فحسب بل تؤثر بشكل سلبي أيضا على الحوار بين الأطراف. ونناشد برشتينا وبلغراد تحمل المسؤولية عن تخفيف حدة التوترات ومواصلة استخدام لغة إيجابية في اتصالاتهما.

ونرحب بكون الطرفين، بالرغم من الاختلافات المشار إليها، يركزان على تسوية خلافتها بالحوار، على النحو الذي بينته جولة المحادثات الأخيرة التي قام بتيسيرها الاتحاد الأوروبي. ونشيد بالمثل بالإسهام الذي يقدمه هذا الحوار صوب تسوية المسائل العملية، لا سيما المسائل التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للسكان. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أنه تم التوصل إلى بعض الاتفاقات ويحدونا الأمل في التمكن قريبا من وضعها موضع التنفيذ صوب تطبيع الحالة في الشمال، بطرق منها الإدارة المتكاملة لنقاط العبور.

وتدعو إلى الأسف الحوادث المتعلقة بحواجز الطرق والاحتجاجات الأخيرة. كما نشعر بالقلق من أنباء الاستفتاء

الذي تزمع السلطات البلدية إجراءه في شمال كوسوفو في منتصف شباط/فبراير. والواقع، تذكرنا الحوادث بأن من المستحيل فصل الحالة على أرض الواقع من المواقف إزاء المركز القانوني لكوسوفو. ولا بد من التخلي عن أعمال العنف والإجراءات الانفرادية، ويجب تجنب محاولات تغيير المركز القانوني بالقوة. ونناشد الأطراف متابعة الحوار بشأن المسائل المعلقة بغية التوصل إلى حل ثابت ودائم. ونتفق مع بعثة الأمم المتحدة على أن الوقت حان لإبداء الشجاعة والواقعية اللازمة لإحراز تقدم جوهري.

وننوه بالتقرير عن أعمال بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الوارد في ملحق تقرير الأمين العام. ومن الأهمية بمكان توطيد جهود المضي قدما بسيادة القانون في كوسوفو. ومن تجربتنا بالذات، تعلمنا بصورة مباشرة أن تعزيز سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق السلام والعدالة ولمكافحة الإفلات من العقاب.

كما تابعنا بشكل وثيق الاتهامات التي وجهتها صربيا ضد سلطات كوسوفو بشأن الاتجار بالأعضاء البشرية. ونلاحظ أن رئيس الادعاء العام كلينت وليمسون تولى مهام منصبه، وأن تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يصف التحقيق بأنه معقد ويشمل عدة ولايات قانونية. ونأمل أن يجرى التحقيق في جميع الاتهامات بالتفصيل وأن يحدد الأشخاص المسؤولون. وبالتالي نأمل أن يتم التمكن من التوصل إلى ترتيب يشرك بعثة الأمم المتحدة في عملية الكشف عن الاتهامات.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعدة موليه على إحاطته الإعلامية والممثلة الخاصة للأمين العام ظريف على مشاركته اليوم. كما أرحب بعودة وزير الخارجية خوجة ووزير الخارجية يرميتش إلى المجلس، وأشكرهما على تبادل آرائهما معنا.

وأود أن أوضح أربع نقاط. أولا، بالرغم من أن الحالة في شمال كوسوفو لا تزال متوترة، تشعر الولايات المتحدة بالتشجيع من التقدم الذي أحرزته كوسوفو وصربيا في الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي. ويتطلع كلا البلدين إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن الملائم أن تكون مبادرة الاتحاد الأوروبي المنتدى لتسوية الخلافات بين الطرفين. ومن خلال وضع ترتيبات عملية، تقوم كوسوفو وصربيا بتوسيع الإمكانيات لمواطنيهما للسفر والعمل والدراسة والتجارة. ولا نزال نؤيد جهود الاتحاد الأوروبي لتشجيع كلا الطرفين على إبداء المرونة في التوصل إلى اتفاقات بشأن مسائل مثل تنفيذ الإدارة المتكاملة لمعابرهما الحدودية ومشاركة كوسوفو في المنتديات الإقليمية. ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التفاوض بشأنها سابقا.

ثانيا، نجدد دعوتنا إلى كفالة حرية التنقل بدون شروط وبدون عائق في جميع أنحاء كوسوفو. وببساطة فان ما يسمى بحرية التنقل المشروطة الحالية الممنوحة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولقوة كوسوفو في شمال كوسوفو أمر غير مقبول. ومع أننا نشعر بالسرور لأن بعض الحواجز ونقاط العبور قد خففت، فإن العوائق أمام حرية التنقل لا تزال قائمة وهي تعزى لإجراءات المتشددين الصرب، بدعم من المؤسسات الصربية الموازية غير القانونية. وعلى سكان شمال كوسوفو من أصل صربي والحكومة الصربية أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع قوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي في الإزالة الفورية لجميع حواجز الطرق وفي دعم سيادة القانون باتخاذ إجراءات مثل التعاون في اعتقال المشتبه بهم الرئيسيين في ارتكاب الجرائم.

وكما ورد في التقرير عن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو (S/2012/72، المرفق الأول)، يتولى المتشددون الصرب إدارة الحواجز التي تحول دون وصول المحامين وقضاة بعثة الاتحاد الأوروبي والمدعين العامين إلى محكمة ميتروفيتشا المحلية، مما يؤدي إلى إصابة المؤسسة الشرعية الوحيدة في شمال كوسوفو بالشلل. وعلى نحو مماثل، لا تزال حواجز الطرق على طول الحدود تعوق حرية التجارة والتنقل. ونرحب بدعوة الرئيس تاديش العلنية للصرب في شمال كوسوفو إلى تفكيك تلك الحواجز، ونأمل أن تؤدي كلماته إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع بغية تحقيق حرية التنقل للجميع. إننا نرفض جميع الأعمال التي ترمي إلى تقويض استقلال كوسوفو وسيادتها ووحدة أراضيها. وهذا يتضمن الهياكل الأساسية الموازية والقوات الأمنية الصربية التي لا تزال موجودة في شمال كوسوفو بعد مرور ١٣ عاما تقريبا منذ أن قرر المجلس انسحاب هذه القوات بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لتحل محل النظام القانوني الصربي في كوسوفو.

ثالثا، نشيد بالجهود التي تقوم بها حكومة كوسوفو للتواصل مع صرب الكوسوفو من خلال إنشاء صندوق استئماني يكرس للدعم في الشمال. ويوفر دستور كوسوفو حقوقا شاملة وحماية للصرب وغيرهم من الأقليات، بما في ذلك تعزيز الحكم الذاتي المحلي من خلال إنشاء بلديات جديدة للأغلبية الصربية، والتشديد بصورة خاصة على عودة الأقليات التي شردت خلال الصراع في عام ١٩٩٩، وخاصة على تعزيز الروابط مع صربيا في مجالي التعليم والصحة والمجالات الاجتماعية وحماية التراث الديني والثقافي.

ومهما يكن من أمر، فإن الجهود التي تقوم بها حكومة كوسوفو قد أصبحت تواجه صعوبة كبيرة جدا بسبب وجود مؤسسات موازية صربية غير قانونية في شمال كوسوفو، بما في ذلك الكيانات الحكومية المحلية والشرطة والمحاكم التي تمولها بلغراد والتي تمارس حملة تخويف ضد أي واحد مستعد للاشتراك بصورة بناءة مع المؤسسات في بريشتينا. ولا بد لصربيا من أن تكف عن تقديم دعمها لتلك الكيانات الموازية.

وأخيرا، فإن حكومة الولايات المتحدة تأخذ على محمل الجد بالفعل أي ادعاءات بارتكاب جرائم جسيمة فيما يتعلق بصراع عام ١٩٩٩. ولا بد من التحقيق بهذه الادعاءات بصورة كاملة. وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو هي الهيئة المناسبة لإجراء أي تحقيق بالادعاءات بحدوث نشاط إجرامي خطير، بما في ذلك الاتجار بالأعضاء البشرية. وقد تولت بعثة الاتحاد الأوروبي مسؤوليات سيادة القانون في كوسوفو في عام ٢٠٠٨. وتلك كانت نقطة رئيسية في تقرير الأمين العام الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (S/2008/692) والذي رحب به المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44). وتحظى بعثة الاتحاد الأوروبي بالدعم الكامل من لدن جميع أصحاب المصالح في المنطقة. ونلاحظ أن السيدة يحيى آغا، رئيسة كوسوفو، وبقية السلطات الكوسوفية، تعهدت بتقديم الدعم الكامل للتحقيق والتعاون في ذلك، كما تعهد بذلك السيد بيريشا، رئيس وزراء ألبانيا، والرئيس تاديتش، رئيس صربيا. وبالنظر إلى أن البلدان الثلاثة تطمح في أن تصبح أعضاء في الاتحاد الأوروبي، نتوقع منها أن تتعاون تعاونا كاملا في التحقيقات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي.

كذلك فإن الادعاءات القائلة بأن جميع التحقيقات في جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة تجري تحت إشراف مجلس الأمن ادعاءات غير صحيحة. فهناك قضايا خارج ولاية الأمم المتحدة بلورها المدعون العامون الوطنيون وتبت بها حاليا المحاكم المحلية في المنطقة. ومن الجدير ذكره أن نظام

المحاكم في صربيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا يضم مكاتب للادعاء العام تتناول جرائم الحرب، ومحاكم جرائم الحرب لا تبت في القضايا المحالة إليها من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، بل أيضا تبت في قضايا أخرى مثل قضية كوسكا المتعلقة بمذبحة مواطنين من ألبان كوسوفو على يد القوات الصربية. وهذه القضية معروضة حاليا على المحاكم في صربيا.

وتثق الولايات المتحدة ثقة كاملة بفرقة العمل الخاصة للتحقيق التي يتولى قيادتها السفير كلينت وليامسون. ونرفض رفضا قاطعا التشكيك بنزاهة السفير وليامسون وفرقة العمل، كما سمعنا في هذه القاعة اليوم. وهذه ادعاءات غير مسؤولة ولا أساس لها. والمحاولات الرامية إلى إضفاء الطابع السياسي على التحقيق لازدواجية جهودها أو خلطها مع تحقيقات أخرى، بما في ذلك قضية مديكوس الراهنة التي تنطوي على نشاط إجرامي وقع خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨ يضر بالضحايا المزعومين وبأسرهم. وتشكك في نزاهة أي قرارات يتم التوصل إليها.

إن المجتمع الدولي ملتزم بإحلال السلم والاستقرار في الأجل الطويل بالنسبة لكوسوفو ولمنطقة البلقان بأسرها. ويعمل العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف، بما في ذلك الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز السلم والاستقرار والمصالحة في المنطقة. وقد حان الوقت الآن لصربيا وكوسوفو لطي صفحة خلافاتهما والعمل نحو مستقبلهما في المؤسسات الأوروبية والمؤسسات الأوروبية الأطلسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية ممثلا لتوغو.

أود في البداية أن أشكر السيد إدموند موليه على عرضه لتقرير الأمين العام للتو (S/2012/72) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. أرحب أيضا بوجود معالي السيد فوك يريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد أنور خوجة.

وعلينا أن نذكر بأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تتمحور حول إعادة إنشاء مؤسسات البلد التي دمرتها الحرب وإقامة حكم ديمقراطي. وفي إطار عملية إعادة البناء، فإن الأهداف الجوهرية التي يتعين تحقيقها هي أمن الأفراد والسلع وقيام نظام قانوني يمكن لجميع القطاع السكانية أن تثق به. ووفقا للتقرير، على الرغم من التقدم الملموس المحرز، تحققت تلك الأهداف على نحو غير خال من العيوب، ولا يزال دعم الجهات الفاعلة الدولية لازما لاستقرار كوسوفو. وحتى ولو خفت حدة التهديد بالحرب، وتم البدء بعمليات السلام منذئذ بين أبناء كوسوفو وصربيا، لا يزال يتعين فعل الكثير فيما يتعلق بالأمن من حيث تماسك المجتمع في كوسوفو.

إن أعمال العنف المرتكبة بشكل خاص ضد مراكز الحدود في شمال كوسوفو، خلال ليلة ٢٧/٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١، يبين بصورة كاملة شيوع مناخ انعدام الأمن وهذا التعايش الصعب. فقد أسهمت تلك الأحداث في تدهور الحالة الأمنية في شمال كوسوفو، وعملت على تقطب المواقف وتفاقم الاتجاهات الانفصالية فيما بين القطاعات السكانية المحلية. وعدم الاستقرار ذاك دليل ملموس على أن المشاكل الأساسية التي لم تحل بعد وإنما ما برحت تشكل تهديدا للسلم والاستقرار في المنطقة. كذلك فإنها تبرر أهمية وجود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وغيرها من المنظمات الشريكة في كوسوفو.

وتأسف توغو إذ أن هذه الأحداث قد عَلقّت مفاوضات السلام بين كوسوفو وصربيا، على الرغم من بدايتها الواعدة في ربيع عام ٢٠١١. وفي ظل هذه الحالة المتوترة، نرحب باستمرار أنشطة البعثة. ولا تزال البعثة تعمل في ظل ظروف صعبة بوصفها وسيطا نزيها للمساعدة في التقريب بين المجتمعات المختلفة. وتسعى البعثة جاهدة لتشجيع السلطات الصربية والكوسوفية على العمل بغية حمل جميع الأطراف المعنية في الصراع على الدخول في حوار مفتوح وصادق للتوصل إلى حل دائم وسلمي لخلافاتها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بانحسار حدة التوتر في العلاقات بين بريشتينا وبلغراد الذي لوحظ في الأسابيع الماضية. وفي الحقيقة، يشير التقرير إلى أنه بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وبفضل وساطة الاتحاد الأوروبي، اعتمد الطرفان النتائج المتعلقة بإدارة الحدود المشتركة المتفق عليها. لقد مهد ذلك الطريق أمام تطبيع الحالة على المعابر الحدودية واستعادة حرية الحركة السلمية. ومكّن ذلك الاتفاق أفراد الجمارك والشرطة التابعين لصربيا وكوسوفو من إدارة تلك المعابر بصورة مشتركة تحت إشراف بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومن الطبيعي أنها تعزز الثقة بين الطرفين.

يعتقد وفدي أن ذلك يبين التقدم الهام المحرز نحو تطبيع العلاقات بين الطرفين. ونود أيضا أن نرحب بالاتفاق الذي توصل إليه الطرفان بشأن الاعتراف المتبادل بالشهادات الجامعية.

وبالطبع، لا تزال توجد خلافات بشأن تعريف كوسوفو للحدود المشتركة والذي علاوة على ذلك يمثّل عقبة في الطريق. لذلك يحض بلدي الطرفين على متابعة جهودهما البناءة بغية بلوغ تطبيع كامل وتام لعلاقاتهما. إن السلطات الصربية والكوسوفية ستتمكن من خلال الإرادة المشتركة من التوصل إلى حل دائم وسلمي لخلافهما.

وأخيرا، أرحب بوجود منظمات دولية أخرى في كوسوفو، وبوجه خاص قوة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وأحيي هذه المنظمات على العمل بتآزر نحو هدفها المشترك، ألا وهو عودة السلم والاستقرار إلى كوسوفو.

والآن أستأنف مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن. لقد طلب السيد جيريميتش الإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن.

السيد جيريميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود مجرد أن أوجه عناية المجلس إلى نقطة أو نقطتين وردتا في المناقشة. أعتقد أن الشيء الوحيد الذي يجب أن نتناوله حقا هو أنه قد تكون هناك وجهات نظر سياسية مختلفة حول كيفية رؤية مسألة كوسوفو من المنظور القانوني، ومنظور سيادة القانون، وما إلى ذلك، ولكن علينا أن نعترف بأن الحالة في كوسوفو بعيدة جدا عن الصورة الوردية التي حاول بعض المشاركين في المناقشة اليوم أن يقدمها فعلا للمجلس.

سوف أقتبس من تقارير جديدة صادرة عن مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشره عن الديمقراطية لعام ٢٠١٢. لقد سجل للإقليم درجة أقل مقارنة بالعام الماضي. فنحن إذاً لا نتكلم بالفعل عن تحسينات. وهو خلص إلى أن ”العمليات الديمقراطية في كوسوفو لا تفي بالمعايير“. وهذا يتفق مع نتائج خريطة الحرية لعام ٢٠١٢ التي أصدرتها دار الحرية، و لم تصنّف كوسوفو مرة أخرى بوجود انتخابات ديمقراطية فيها.

وتقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الذي صدر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ حول النظام القضائي في كوسوفو، والذي أشاد به فعلا أحد المشاركين على الأقل في المناقشة الجارية اليوم، يخلص إلى أن النفوذ السياسي في المحاكمات والأحكام ما زال قويا بصورة غير مقبولة، والتهديدات الموجهة ضد القضاة وأفراد أسرهم كانت موجودة على الدوام، وحماية الشهود كانت ضعيفة بشكل خطير.

والتقرير العالمي الذي أصدرته هيومن رايتس ووتش لعام ٢٠١٢ يذكر أن حالة حقوق الإنسان في كوسوفو تحسنت بعض الشيء في عام ٢٠١٢، مذكّراً بنظام العدالة السيئ والتمييز المنهجي ضد الطوائف غير الألبانية كمشكلتين رئيسيتين. ومؤشر الفساد لعام ٢٠١٢ الصادر عن مؤسسة الشفافية الدولية يصنّف كوسوفو بأنها مجتمع فاسد للغاية. فقد نالت أسوأ درجة من أي مكان آخر في القارة القديمة. وفي الوقت نفسه، أصدر الفرع المحلي لتلك المنظمة غير الحكومية في بريشتينا وثيقة تقع في ٢٥٠ صفحة لتقييم النزاهة المؤسسية، خلص فيها إلى أن ''الفساد ينتشر انتشارا كبيرا في جميع أنحاء كوسوفو'' وأن ''مستواه آخذ في الازدياد''.

وثمة تقرير أقدم قليلاً أصدرته المفوضية الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ يشير إلى أن الإدارة العامة والجهاز القضائي والجهود المبذولة للتصدي للفساد والجريمة المنظمة تظل غير مؤثرة، وهلم جرا.

لذا، أعتقد أننا بحاجة إلى النظر في الأمور على حقيقتها، وإلى محاولة معالجتها على أفضل ما يكون. وصربيا على استعداد – وأظهرنا مرارا وتكرارا أننا على استعداد – للدخول في مباحثات والانخراط في العمل من أجل الثني عن أي أعمال استفزازية، وسوف نلتزم بهذا الموقف. ولكن دعونا لا نحاول أن نخدع أنفسنا تجاه حقيقة الحالة هناك.

أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أدعو مجلس الأمن إلى زيارة صربيا، بما في ذلك كوسوفو، ليرى بنفسه الحالة مثلما هي عليه. سوف يرى الممثلون الأسلاك الشائكة وحالات شبيهة بالغيتو في بعض أجزاء من الإقليم، وأن الصرب هم اليوم المجتمع الأكثر عرضة للانقراض في جميع أنحاء أوروبا، على الأقل في بعض أجزاء من الإقليم. لذلك، أحث المجلس على النظر في دعوة صربيا والقيام بهذه الزيارة.

إنني أقدّر حقيقة أن أحد أعضاء المجلس، على الرغم من عدم مشاطرته لوجهة نظر صربيا بشكل تام، دعا الطرفين إلى وضع الماضي خلفهما والعمل معا لتحقيق مستقبل أوروبي. نحن نقدّر هذا الموقف. أمّا ما كان أكثر مدعاة بكثير لخيبة الأمل فهو، بطبيعة الحال، النداء الذي وجّهه ممثل بريشتينا اليوم إلى الاتحاد الأوروبي بعدم منح صربيا مركز المرشح في الاجتماع المقبل. إن ذلك لا يتماشى جيدا مع الموقف المتمثل في السعي إلى العمل معا من أجل تحقيق مستقبل أوروبي مشترك، وهو الأمر الذي ما زلنا ملتزمين به في بلغراد.

أخيرا وليس آخراً، ليس هناك ٨٥ بلدا في منظومة الأمم المتحدة معترفة بكوسوفو. هناك حقا ٨١ بلدا. أردت مجرد توضيح ذلك للعلم به وتسجيله.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد هوكسهاج، الذين طلب الإدلاء ببيان آخر.

السيد هوكسهاج (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن بياني كان طويلاً بما فيه الكفاية لإطلاع المجلس على الحالة الموضوعية داخل كوسوفو وفي المنطقة. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أكرر هنا أن كوسوفو هي دولة قابلة للبقاء، وفي السنوات الأربع الماضية، وبدعم من جميع أعضاء المجلس –

وأود أن أشكرهم على هذا الدعم - وشركاء الدولة الرئيسيين، تمكنا من بناء بلد ومجتمع ودولة من نقطة الصفر وهي اليوم دولة ديمقراطية متعددة الأعراق تماما.

إن كل ما قيل قبل بضع دقائق ليس انعكاسا للواقع هناك، ولكنه مجرد وصف لعالم غير موجود، لأن أولئك الذين يصفون كوسوفو لم يقوموا بزيارتها أبداً. إنهم لا يعرفون ما هي كوسوفو. أنا لست هنا لأرهق المجلس بالتقارير والاقتباسات، ولكن إذا أردنا أن نشير إلى تقرير ما، فينبغي أن نشير إلى مجرد التقرير المرحلي الذي أصدرته المفوضية الأوروبية في العام الماضي، والذي أكد أن كوسوفو قد أحرزت تقدما كبيرا في المعايير السياسية وميادين الحياة الأخرى.

كوسوفو اليوم دولة مستقلة. هناك ٨٥ بلدا تعترف رسميا بجمهورية كوسوفو. لا أحد يستطيع وقف مسار التاريخ. وهنا أكرر موقفنا بأننا نحبّذ كثيرا سياسة المصالحة وليس الصراع، ودعم التكامل الأوروبي في المنطقة بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أتناول مسألتين بإيجاز.

أولاً، سررت بالاقتراح الهام جداً للوزير جيريميتش القاضي بأن يقوم مجلس الأمن بزيارة كوسوفو. وحسبما أعلم أن السيد هوكسهاج يعتقد أيضا أن هذه الزيارة للإقليم تتصف بالأهمية للحصول على فهم موضوعي وصحيح للتطورات هناك. إن برنامج عمل مجلس الأمن لهذا العام لم يتحدد تماما، لذلك أقترح أن يبحث مجلس الأمن هذا الاحتمال لمعرفة ما إذا أمكن أن تكون الزيارة جزءا من برنامج عملنا لعام ٢٠١٢.

أود أن أعود الآن إلى أمر التحقيق في مسألة الأعضاء البشرية وفرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيق التي يرأسها السيد وليامسون. أعتبر كبادرة إيجابية أن مجلس الأمن قد تكلم عن عمل هذا الفريق للمرة الأولى اليوم. بطبيعة الحال، من الأهمية بمكان قيام التعاون والاتصال بين فرقة العمل والأطراف المهتمة لأنها الآلية الوحيدة الموجودة للتحقيق. وينبغي علينا بالطبع أن ندعمها ونتعاون معها.

الآن، فيما يتعلق بالحياد، كلنا نعلم أن التصورات في المجال السياسي لا تقل أهمية عن الحقائق، وأحيانا تفوقها أهمية. ونحن جميعا نعلم أنه، على سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نعمل، وفي الكثير من البلدان الأخرى هناك نظام هيئة المحلفين للمحاكمات. واختيار هيئة المحلفين يستغرق في بعض الأحيان وقتاً أطول من المحاكمة نفسها. تم شطب أسماء بعض المرشحين لا لأنهم سيئون أو ليس لديهم التدريب المهني، لكن ببساطة لأن تصوراتهم قد لا تكون محايدة، وهو ما قد يكون له تأثير على القضية.

أنا مقتنع بأن فرقة العمل التي أنشئت برئاسة السيد ويليامسون هي مجموعة مغلقة لا يعرف عنها إلا القليل، ولم يخضع أعضاؤها لعملية الفحص التي تجري عادة عند إنشاء هيئة محلفين، ببساطة لأن بعض البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة، لها برامجها السياسية. وأشدد على أننا نقر بالسيد وليامسون كمتخصص على مستوى مهني عال، وضع في موقف صعب للغاية. وكي نساعده، علينا إنشاء آلية من النوع الذي ورد ذكره في المبادرة الصربية. ستكون تحت رعاية الأمم المتحدة ومجلس الأمن لأنه، ما لم يتم إنشاء هذه الآلية، فإن أي نتائج للتحقيقات التي تجريها فرقة العمل ولا تستند إلى حقائق مؤكدة والاستنتاجات الواردة في تقرير مارتي، لن تقبل بوصفها مقنعة.

قد تبذل كل ما في وسعها، وتقوم بكل ما يلزم لأداء واجباتها المهنية، لكن إذا أدعت أنها لا تستطيع تأكيد هذا القول أو ذاك، أو تورط أفراد معينين في الجريمة، فإن المجتمع الدولي لن يقبل النتائج بوصفها مقنعة. يجب أن ندرك أننا نضع السيد وليامسون في مأزق. وتجنبا لهذه المعضلة، نقدم مرة أخرى دعمنا للمبادرة الصربية لإنشاء آلية خاصة لإشراك الأمم المتحدة في هذا التحقيق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم نظره في هذا البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.